وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم الاقتصادية والتجارية
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم الاقتصادية
التخصص : بنوك

المرجع : ...../ 2015

مذكرة بعنــوان:

دور أجهزة التشغيل في الجزائر في محاربة البطالة و زيادة الاستثمار
دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - ميلة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم الاقتصادية (ل.م.د)تخصص " بنوك "

إعداد الطلبة:
– مناع عبد النور
– حجاج شوقي

إشراف الأستاذ(ة):
– لطيف وليد

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نتوجه بأول بشكر إلى المولى عز وجل الذي أنار دربنا ومكننا بفضله من القيام بهذا الإنجاز.

كما نتقدم بالشكر ألى كل من فتح يداه لتكون لنا عونا، إلى من فتحوا قلوبهم فكانوا نعم الأصدقاء، كما لا ننسى أبداً إلى كل من ساهم في بناء هذا المستقبل الذي نفخر به.

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ: وليد لطيف مشرفاً على هذا البحث والأستاذ المحتوم بن عويدة محمد.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

الإهداء

أشكر الله عز وجل على منحي الصبر لإكمال هذا العمل المتواضع الذي أهدي ثمرته إلى من حملتني وهنا على وهن وفصامي في عامين، إلى من سهرت الليالي لأجل أن ترعاني: أمي الغالية حفظها الله.

إلى سندي في الحياة وصاحب الصدر الرحب والحنون وولي نعمتي: أبي الغالي رحمه الله.

إلى إخوتي: وأخص بالذكر ريان ,فطيمة,صباح,نبيلة,مونية,نوال,سامية وأزواجهن وأطفالهم الأعزاء .

إلى إخواني الأعزاء: عبد الرزاق، عبد العزيز.

.

وأسمى العبارات وأخلصها إلى كل من علمني ولو حرفاً واحداً.

مناع عبد النور

الإهداء

إلى من منحاني الحياة، أعز الناس ومعنى الحياة أبي وأمي أهديهما طاعتي وقلبي قبل عملي، حفظهما الله، وجزاهما خير الثواب.

إلى سندي في الحياة جميع اخواتي الأعزاء خاصة علي.

الو جميع الاصداقاء درب الحياة.

وأسمى العبارات وأخلصها إلى كل من علمني ولو حرفاً واحداً.

حجاج شوقي

فهـــــرس المحتـــــويات

الموضوع الصفحة

الفصل الأول :واقع البطالة والتشغيل في الجزائر

المقدمة العامة.....أ-ث

تمهيد:.....ص 2

المبحث الآول:مفاهيم حول البطالة أنواعها وقياسها ص3-18

المطلب الآول : ماهية البطالة وأنواعها ص3

الفرع الآول :مفهوم البطالة ص3-4

الفرع الثاني :قياس البطالة.....ص5

المطلب الثاني :أنواع البطالة: ص6

الفرع الآول : البطالة الإجبارية الظاهرة ص7

الفرع الثاني البطالة الدورية ص7

الفرع الثالث: البطالة الاحتكاكية ص7

الفرع الرابع : البطالة الهيكلية ص7

الفرع الخامس: البطالة التكنولوجية ص8

الفرع السادس: البطالة العارضة.....ص9

الفرع السابع:البطالة الموسمية.....ص10

الفرع الثامن :البطالة المقنعة.....ص11-12

الفرع التاسع:البطالة الطارئة.....ص12

المطلب الثالث:لأسباب البطالة والأثار الناتجة عنها.....ص13

الفرع الأول أسباب البطالة ص14

الفرع الثاني: الأثار الناجمة عن البطالة ص14-15

المطلب الرابع:تفسير البطالة في الفكر الإقتصادي.....ص15-16

الفرع الأول :تفسير البطالة عند الكلاسيك ص16

الفرع الثاني: تفسير البطالة المدرسة الكنزية.....ص17-18

المبحث الثاني:ماهية التشغيل وواقع البطالة في الجزائر.....ص19

المطلب الآول :ماهية التشغيل والوسائل المطبقة.....ص19

الفرع الآول :مفهوم التشغيل: ص19-20

الفرع الثاني : أنواع سياسة التشغيل.....ص20-21

الفرع الثالث: الرسائل المعتمدة في سياسة تشجيع عملية التشغيل ص21
الفرع الرابع: الوسائل المعتمدة في سياسة التراجع عن التشغيل وتحديدالفئة النشيط.....ص22
المطلب الثاني:البطالة في الجزائر.....ص23
الفرع الأول: واقع البطالة في الجزائر.....ص23-24
الفرع الثاني:آليات لمعالجة مشكلة البطالة ص24-28
الفرع الثالث:نتائج البطالة في الجزائر.....ص28-30
خلاصة الفصل الأول.....ص31

الفصل الثاني :الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

تمهيد.....ص33
المبحث الاول :مفاهيم عامة حول الاستثمار.....ص34
الفرع الاول : مفهوم الاستثمار.....ص34-35
الفرع الثاني :اخطار الاستثمار ص35-37
لفرع الثالث : خصائص الاستثمار ص37-39
الفرع الرابع :اهداف الاستثمار.....ص39-40
الفرع الخامس :حواف الاستثمار.....ص40
الفرع السادس:تصنيفات الاستثمار ص40-43
الفرع السابع:قرارات الاستثمار.....ص43-45
المبحث الثاني :متابعة المشايع الاستثمارية ودراسة الجدوى.....ص46
المطلب الاول :تعريف المشروع الاستثماري وخصائصه.....ص46
الفرع الاول :تعريف المشاريع الاستثمارية.....ص46
الفرع الثاني :انواع المشاريع الاستثمارية.....ص46-47
الفرع الثالث:خصائص المشاريع الاستثمارية.....ص47
الفرع الرابع:مراحل المشاريع الاستثمارية.....ص47
المطلب الثاني :المقارنة بين المشاريع الاستثمارية ص48
الفرع الاول: اهمية المفاضلة بين المشاريع.....ص49
الفرع الثاني :مراحل المفاضلة بين المشاريع ص50
الفرع الثالث:أساليب المقارنة والمفاضلة بين المشاريع.....ص51-52
المبحث الثاث :تقييم المشاريع الاستثمارية ص53

المطلب الاول :عموميات حول عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.....ص53-54
الفرع الاول :مفاهيم اولية ص54
الفرع الثاني :اسس ومبادئ عملية التقييم.....ص54-55
المطلب الثاني :معايير التقييم ودراسة جدوى المشاريع.....ص56
الفرع الاول:تقييم المشروع.....ص57
الفرع الثاني:دراسة جدوى المشارييع الاستثمارية.....ص58-61
خلاصة الفصل.....ص62

الفصل الثالث:الدراسة الميدانية

تمهيد:.....ص64
المبحث الأول:لمحة عن وكالة دعم وتشغيل الشباب.....ص65
المطلب الأول:تقديم وكالة دعم وتشغيل الشباب.....ص65-66
المطلب الثاني:دور ومهام الوكالة الوطنيةللدعم والتشغيل.....ص67
الهيكل التنظيمي للوكالة دعم وتشغيل الشباب فرع ميلة.....ص68
المبحث الثاني:أليات ومستويات التمويل في الوكالة ص69
الطلب الأول : شروط وأنماط التمويل ص69
الفلرع الأول :شروط التأهيل للحصول على التمويل ص69
الفلرع الثاني :أشكال التمويل المقترحة ص69-70
الفرع الثالث:الإعانات والإمتيازات المقدمة ص70
المطلب الثاني:شروط وأنماط التمويل في الإستثمار التوسيع.....ص72
الفرع الأول : شروط منحٌ إستثمار التوسيع ص72
الفرع الثاني:أشكال التمويل المقترحة في تحويل التوسيع.....ص73
المطلب الثالث : المرافقة وتكوين أصحاب مشاريع ص73
الفرع الأول: المرافقة.....ص74
الفرع الثاني: تكوين الشباب أصحاب المشاريع.....ص75
المبحث الثالث: دور الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب في التشغيل والإستثمار.....ص78
المطلب الأول :دور الوكالة في خلق التشغيل وتمويل المشاريع.....ص79
المطلب الثاني :توزيع مناسب العمل والمشاريع الممولة من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب حسب القطاعات.....ص80
خلاصة الفصل الثالث.....ص84
الخاتمة.....ص85.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عناوين الجداول	الصفحة
1-1	تطور البطالة بالنسبة المؤوية خلال الفترة 1989 -1998	23
2-1	البطالة بالنسب المؤوية خلال الفترة الممتدة من 1999 – 2011	23
3-1	البطالة بالنسب المؤوية خلال الفترة الممتدة من 2012-2014	23
1-2	مثال عن طريقة لتقييم المشاريع الاستثمارية	57
1-3	النسب المؤوية للقطاعات حسب الولايات ذات الاولوية	
2-3	عدد المشاريع الممولة وما ترافقها من مناصب شغل التي تم خلقها من طرف وكالة ميلة مند 1998 الى 2014	78
3-3	عدد مناصب الشغل المنشاة حسب عدد المشاريع في كل قطاع لسنة2013	80
4-3	عدد مناصب الشغل المنشاة حسب عدد المشاريع في كل قطاع لسنة2014	81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ميلة	68
1-2	الأعمدة البيانية لعدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل التي تم خلقها2009-2014	79
1-3	الدائرة النسبية لعدد المشاريع الممولة منطرف وكالة ميلة لسنة 2013	81
1-4	الدائرة النسبية لعدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ميلة لسنة 2014	82

المقدمة

المقدمة العامة:

ان اكبر مشكل تعاني منه الدول في العالم هو ظاهرة البطالة,من بينها الدولة الجزائرية حيث سعت في كل مرة التقليص من هذه المشكلة التيحظيت بالاهتمام الواسع للبحث عن طرق معالجتها رغم الصعوبات الاقتصادية والمشاكل المطروحة في المجتمع الجزائري ادت الى تراجع التشغيل في فترات سابقة نظرا لبعض النقائص والسلبيات الخاصة بالسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة في تشجيع الاستثمار مما ادى الى خلق اجهزة تشغيل واساليب اقتصادية لايجاد الحلول والتكفل بمشاكل الشباب في توفير مناصب شغل وخلق استثمارات جديدة من شانها الحد او التخفيف من مشكلة البطالة.

الاشكالية:

نظرا لتزايد الاهتمام بمشكلة البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الاونة الاخيرة تم اتخاذ اجراءات للحد من هذه المشكلة من بينها انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و في هذا المجال من دراستنا الميدنية للوكالة يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في زيادة الاستثمار ومكافحة البطالة؟

ولمعالجة هذه الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1- ماهو مفهوم البطالة والتشغيل في الجزائر؟

2- ماهو مفهوم الاستثمار ومفهوم المشاريع الاستثمارية؟

3- ما مدى نجاعة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ميلة في زيادة الاستثمار والحد من البطالة؟

الفرضيات المقترحة:

1- البطالة ظاهرة اجتماعية خطيرة تعاني منها كافة الدول في العالم.

2- الاستثمار مجموعة من الاعمال المتكاملة لخلق ربح او عائد يتم بواسطته خلق مناصب شغل مختلفة .

3- ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب منذ نشاتها في خلق مشاريع استثمارية التي بدورها ساهمت في التخيف من البطالة

الاهداف المرجوة:

- عرض الاطار النظري البطالة والتشغيل في الجزائر.
- عرض الاطار النظري الاستثمار و المشاريع الاستثمارية.
- تقييم عمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ملحفة ميلة.

اهمية واسباب البحث:

ويعود سبب إختيارنا لهذا الموضوع، الى اسباب عدّة أهمها: تفشي ظاهرة البطالة وآثارها السلبية على الناتج القومي ، والبحث عن الدور لذي تلعبه المشاريع الاستثمارية في الحد من ظاهرة البطالة، ومنه ابراز دور الوكالات الوطنية للتشغيل والتعريف بها ، معتمدين في ذلك على خطة بحث نراها ملائمة لعرضه تمثلت في : مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وهذا عرض لأهم النقاط التي تطرقنا اليها مجسدة في خطة البحث .

- مقدمة
- الفصل الاول : واقع البطالة والتشغيل في الجزائر
- الفصل الثاني : ماهية الإستثمار والمشاريع الإستثمارية
- الفصل الثالث : دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم الشباب– ميلة
- خاتمة

ولقد اعتمدنا في طرح النقاط السابقة على المنهج الوصفي ، حيث تطرقنا الى وصف ظاهرة البطالة فبيَّنا انواعها ، كما اعتمدنا على هذا المنهج في دراستنا الميدانية أين تطرقنا الى وصف الخطة الهيكلية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –ميلة .

واجهتنا في انجاز هذا البحث عدة صعوبات أهمها : اختلاف المصادر حول إحصائيات البطالة ، وصعوبة الحصول على المعلومات الكافية من الوكالة .

وأخيرا نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا الى تقديم إضافة ، وتوضيح الصورة حول موضوع البطالة والاستثمارات ، والله الموفق وهو نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول:

واقع البطالة والتشغيل في الجزائر

تمهيد :

تعاني بلدان العالم أزمة خطيرة تمس الفرد و المجتمع وهي البطالة حيث نجد ان الجزائر من بين بلدان العالم التي مستها هذه المشكلة بل وازدادت تزايد كبيرا حيث أحدثت ضجة كبيرة في مجتمعاتنا فتفشي هذه الظاهرة وتزايد وتيرتها يشير إلى انه لا يمكن إغفالها لما لها من أضرارا في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني وغيره من المجالات فهي من بين الانشغالات التي توليها الدولة اهتماما حيث سعت جاهدة للحد من البطالة عن طريق عدة إصلاحات اتخذتها منذ الاستقلال مع أنها لم تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة وللخوض أكثر في مشكلة البطالة و التشغيل راينا أن نتناول الموضوع من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة أنواعها و قياسها
- المبحث الثاني: ماهية التشغيل وواقع البطالة في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة أنواعها و قياسها

إن الحديث عن العمل و التشغيل يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن ظاهرة البطالة التي أخذت هي الأخرى حيزا كبيرا من الاهتمام الفكر الاقتصادي و كبداية لتناولنا موضوع البطالة نتعرض فيما يلي إلى مختلف التعاريف و مفاهيم الخاصة بها وكذا تصنيفات وفي هذا المبحث سنتناول مجموعة من النقاط :

- تعريف البطالة أنواعها، قياسها
- تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي و أسبابها و الآثار الناجمة عنها

المطلب الأول: ماهية البطالة وأنواعها:

الفرع الأول: مفهوم البطالة:

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما:المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي وسوف نعرض لكل منهما كما يلي:

1-المفهوم الرسمي للبطالة :

وفق لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة و من ثم فأن حجم البطالة يتمثل في الفرق بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة من العمل عند مستوي معين من الأجور و بالتالي فأن وفق التعريف الرسمي للبطالة أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قدرين علي العمل و مؤهلين له و راغبين بيه و بحثين عه و موافقين علي الولوج فيه في ضل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة

وهذا هو التعريف الذي تأخذ به منضمة العمل الدولية و متفق عليه دوليا ويقتضي هذا ان تتوافر ثلاث معايير كي يعود الفرد عاطلا و هي :

أولا: إن يكون الفرد بدون عمل : و يدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا و لا يعملون سواء كان ذالك بالمقابل اجر ام لحسابهم الخاص.[1]

[1] علي عب الوهاب نجاد.السيد محمد السريتي كتاب الاقتصاد الجزئي دار التعليم الجامعي مصر 2014 ص -287-286

ثانيا:أن يكون الفرد متاح للعمل و يتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل و مستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث و من ثم يتم استبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل مثل:الطلبة الذين يبحثون ن عن عمل لكي يمارسونه.

ثالثا: كان يكون الفرد باحثا عن عمل :اي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل باجر آو الحسابي الخاص مثل التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة آو لعمومية و نشر إعلانات البحث عن وظيفة و الرد عليها و طلب مساعدة الأهل و الأصدقاء في ذلك.

و تهدف المعايير الثلاثة السالفة الذكر تعريف محدد و أكثر شمولا للبطالة يصلح للتطبيق علي مختلف دول العالم و بالتالي يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدوال المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات ويلاحظ وجود بعض الاختلافات في ما بين الدول عند قياس تلك المعدلات بسبب إخلاف تحيدي الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل,وكذلك الفترة التي تقاس خلالها البطالة. [1]

*تعرف البطالة علي أنها :عدد الأشخاص القادرين علي العمل ولا يعملون برغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي[2]

2- المفهوم العلمي للباطلة :

تعرف البطالة وفق لهذا المفهوم هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا و من ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل مما يؤدي الئ تدني مستوى رفاهية المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه .

من هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة :

البعد الأول:

يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة و يتمثل ذالك في حالتين البطالة السافرة و البطالة الجزئية و تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل و راغبين فيه و لا يجدون فرصة للعمل و بالتالي لا يجدون فرصة للعمل و لا يشاركون في عملية الإنتاج و هذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما تم التوضيح في المفهوم الرسمي بينما البطالة الجزئية فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع آو لأشهر محدودة في السنة مثل العمالة الموسمية.[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص 287
[2] عقون سليم : أثر قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مذكرة تخرج،ص3
[3] علي عب الوهاب نجاد.السيد محمد السريتي: كتاب الاقتصاد الجزئي،ص 288

البعد الثاني : يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد اقل من حد ادني معين و من ثم فان هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها و تعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك و هي تشير إلى الحالة التي يمكن سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية آو الخدمية بدون نقص يذكر في الناتج الكلي آو قد يزداد الناتج الكلي وتكون إنتاجية العمل في الحالة الأولي صفر أو تقترب منه وفي الحالة الثانية تكون سالبة;وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الدول النامية في قطاع الخدمات الحكومية وكذلك في كل من القطاع الزراعي و القطاع القطاعات الهامش.

الفرع الثاني: قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد العاطلين أو المتعطلين في دولة ما مؤشر ضعيف في الخطورة النسبية في مشكلة البطالة و لتسهيل المقارنة عبر الزمن أو في ما بين الدول يتم حساب ما يسمي معدل البطالة ,ومثلما حدث ان تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي ,فانه يتعين التفرقة بين قياسين للبطالة ,هما المقياس العلمي والرسمي لها.

1ـ المقياس الرسمي للبطالة :

يقاس معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن :

معدل البطالة = عدد العاطلين عن قوة العمل x 100

و يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الإفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن قوة العمل=حجم العمالة +حجم البطالة .

2 ـ المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس فان العمالة الكاملة تتحقق في مجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معدلا للناتج المحتمل و بالتالي يكون معدل البطالة الفعلي غير تضخمي بينما إذا كان الناتج المحتمل ويكون معدل البطالة الفعلي اكبر من معدل البطالة الطبيعي و في هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي و يحدث ذلك اما بسبب عدم الاستخدام لقوة العمل او بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 192 - 290

و الاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب آلا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة و تعرف بأنها متوسط الإنتاجية فيما بين قطاعات لمجتمع و اذا كان معدل البطالة الطبيعي ة المسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار و ليكن5 بالمائة :

- معدل البطالة يساوي الإنتاجية المتوسطة الفعلية على الإنتاجية المتوسطة المحتملة

- حجم البطالة يساوي معدل البطالة في قوة العمل وفقا للمفهوم العمل

المطلب الثاني :أنواع البطالة:

عندما نبحث أنواع البطالة المختلفة وسبب ظهورها و عوامل علاجها فسنجد أن أنواع البطالة تتجمع تحت نوعين أساسين هما البطالة الإجبارية و هو وجود جزء من القوة العاملة في حالة بحث مستمر عن عمل و رغبة مستمرة في العمل و يقصد بالبطالة الإجبارية هؤلاء الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط قد تعرض عليهم و لكن رغم ذالك لا يجدون فرص العمل.

اما البطالة الاختيارية و هم قلة الأفراد غير الراغبين في العمل و التي قد تسمح لهم مواردهم المالية بالعيش المستمر في حالة الفراغ من العمل و يقصد بالبطالة الاختيارية هؤلاء الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العمل و يجدون فرصا للعمل و لكن لا يقبلون بالأجر المعروض و يقررون حالة من البطالة بمحض إرادتهم الخالصة.

و يمكن تقسيم البطالة إلى الأنواع التالية

فرع الأول البطالة الإجبارية الظاهرة :

إن البطالة الإجبارية الظاهرة لا يرجع إلى القرارات الاختيارية الظاهرة إنما هو وضع فرض عليهم نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة و تعرف البطالة الإجبارية بوجود جزء من القوة العاملة في حالة بحث عن عمل و رغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في المجتمع أما وصف الظاهرة فيقصد به إمكانية معرفة و تحديد هؤلاء الذين يعانون من حالة البطالة

تختلف أسباب ظهور و استمرار البطالة الاجبارية في لدول المتقدمة عنها في الدول النامية اذ ترجع البطالة إلى عوامل من ناحية الطلب بينما ترجع البطالة في الدول النامية الى عوامل من ناحية العرض و السبب الرئيسي في ظهور البطالة الإجبارية الظاهرة في الدول المتقدمة هو انخفاض مستوى الطلب الكلي الفعلي دون مستوى التشغيل الشامل.[1]

[1] إبراهيم طلعت: كتاب الجريمة و الباطلة، دار الكتاب الحديث،مصر ،2011، ص113.114.

الفرع الثاني البطالة الدورية:

لهذا النوع من البطالة ارتباط بالدورة الاقتصادية، و هي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموعة النشاط التجاري و الاقتصادي في الدولة. و تضم هذه الأخيرة مرحلتين، مرحلة رواج بحيث يتجه فيها حجم الدخل و التوظيف إلى التزايد إلى أن يصل التوسع إلى منتهاه و هذا ببلوغ نقطة الذروة و نعني بها قمة الرواج. ثم ينتقل بعدها النشاط إلى الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة القاع. ثم ينتقل بعد ذلك النشاط إلى الارتفاع و الانتعاش و التوسع.

وعادة ما تؤدي فترات الانكماش إلى:

– انخفاض المشتريات من السلع الاستهلاكية بشكل حاد و تزايد المحزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة. و يكون بذلك رد فعل أرباب العمل هو خفض الإنتاج و منه انخفاض الدخل القومي و بالتالي انخفاض الإنفاق الاستثماري.

– انخفاض الطلب على العمالة و يأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل، مما يؤدي إلى تسريح العمال و بالتالي ارتفاع معدل البطالة

– يؤدي انخفاض الإنتاج إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية و الوسيطة مما يؤدي إلى انهيار أسعار كثير من السلع، مع بقاء الأجور في بداية الكساد على حالها.

الفرع الثالث البطالة الاحتكاكية: و هي ناتجة عن تنقل العاملين المستمر بين المناطق و المهن المختلفة، و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل. لأن انتقال عامل من منطقة إلى أخرى، أو من مهنة إلى سواها، يتطلب فترة يتم فيها البحث عن الإمكانات المتاحة و المفاضلة بينها. و قد تطول فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات بقدر ما تتقلص فترة انتظار العمل. و يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل و التي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن التعطل بالإضافة إلى تكاليف التنقلات و المقابلات و النشر و

الفرع4البطالةالهيكلية: هذا النوع من البطالة يحدث بسبب تغيرات هيكلية تمس الاقتصاد القومي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة بالتالي هذا النوع من البطالة يحدث نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة للعمالة بسبب الكسادالذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بهاوظهور الطلب على نوعيات معينة المهارات اللازمة[1]

[1] بن عتق حنان، دور وكالات التشغيل في ترقية تشغيل الشباب ومحاربة البطالة، دراسة حالة ولاية معسكر،2008، ص 2

لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار.يمكن أن تحدث هذه البطالة أيضا نتيجة تغير هيكلي في سوق العمل كدخول فئات جديدة بأعداد كبيرة.[1]

الفرع الخامس البطالة التكنولوجية:

يساهم التقدم التكنولوجي بدورا مزدوجا فيما يتعلق بالتوظيف و البطالة في المجتمع فمن جانب يكون للتقدم التكنولوجي تأثير موجب على التوظيف و البطالة حيث تساهم الاكتشافات و الابتكارات الجديدة في فتح مجالات جديدة لفرص العمل و التوظيف و من ثم الحد من البطالة فمثلا عندما ظهر التلفون الخلوي (المحمول)أضيفت الملايين من فرص العمل على مستوى العالم في صناعة أجهزة المحمول ومعدات الشبكات و كذلك في مجال تجارة الأجهزة والخطوط فضلا عن فرص العمل في مجالات تشغيل الشبكات و خدمات العملاء وفي مجالات الصيانة

وعلى الجانب الأخر فان التقدم التكنولوجي يكون ذا تأثير سلبي على التوظيف و البطالة حيث يترتب على اختراع آلات جديدة أو تحسين إنتاجية الآلات والمعدات الحالية أو تحسين أساليب الإنتاج التخلص من جزء من العمل البشري مما يؤدي إلى زيادة مستويات البطالة .

فمثلا يترتب على التقدم التكنولوجي في قطاع الزراعة اختراع آلات تستطيع حصد محصول الأرز وفصل الأرز عن القش و تعبئة الأرز في أجولة معدة الاستخدام المباشر في عملية واحدة تستغرق ساعة واحدة للهكتار بمعاونة عاملين أو ثلاث فقط للهكتار في حين أن حصد محصول الارز كان يتم في الماضي على أربع على أربع عمليات منفصلة (حصد–نقل–الدرس–التذرية) و تحتاج هذه العمليات الأربع ما يزيد عن الأسبوع و تتم باستخدام ما يزيد عن ثلاثين عامل .

ومن ثم يمكن القول بأنه بالرغم من العوائد الضخمة المتحققة من التقدم التكنولوجي فان له تكلفة اجتماعية قد تكون باهظة تتمثل في البطالة فقد كان من انتاج التقدم التكنولوجي أفول قطاعات وظيفية بأكملها ولا يمكن توقع ما سيؤول اليه الحال في المستقبل مع استمرار إحلال الآلة محل العمل البشري بمعدلات سريعة في ظل التقدم والتكامل الآلي لخطوط الإنتاج داخل وحدات الإنتاج كبيرة الحجم والتي تمثل أهم سمات النظام الإنتاجي في الوقت الحاضر.

يترتب على اعادة تنظيم العملية الإنتاجية في بعض الصناعات إدخال أدوات وفنون تكنولوجية جديدة (آلات جديدة) إلى الاستغناء عن جزء من القوة العاملة المشتغلة لتظهر البطالة التكنولوجية ويرجع وصفها بالبطالة التكنولوجية إلى سبب نشوئها وهو تقدم وسائل و فنون الإنتاج ويرى الأستاذ روبنسون في البطالة التكنولوجية مظهرا ايجابيا لارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي .[2]

[1] نفس المرجع السابق،ص2
[2] ابراهيم طلعت، مرجع سابق، ص120

فالبطالة التكنولوجية هي تحرير جزء من القوى العاملة ليؤدي أعمالا أخرى يجب أن نلاحظ أن كل عامل يضاف إلى أرقام البطالة إنما هو مؤشر للنجاح طالما أننا مازلنا نحصل على ما نحصل عليه من الإنتاج وترجع هذه النظرة إلى البطالة التكنولوجية إلى المنطق الاقتصادي القائل بأن تقدم فن الإنتاج بالرغم من خلقه لبعض البطالة التكنولوجية إلا أنه سوف يرفع من مستوى إنتاجية العمال و بالتالي سوف يؤدي إلى خلق فائض يسمح بزيادة الاستثمار ومن ثم استيعاب القوى العاملة التي تم تحريرها نتيجة للبطالة التكنولوجية أضف الى ذلك أنه في ظروف الانتعاش الاقتصادي السريع فان البطالة التكنولوجية لا خوف منها ذلك أن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي كفيل باستيعاب البطالة التي تم خلقها تكنولوجيا .

و الواقع أن هذه النظرة الطبيعة البطالة التكنولوجية تعتبر نظرة ضيقة الحد بعيد ذلك أن ارتفاع الكفاءة الإنتاجية على مستوى الوحدة الإنتاجية نتيجة للبطالة التكنولوجية ليس في ذاته دليل على ارتفاع مستوى الفئة من وجهة نظر الاقتصاد القومي له ذلك أن تقدم الفن الإنتاجي المستخدم وما سيتتبعه من بطالة تكنولوجية وأن كان يؤدي الى ارتفاع الانتاجية على مستوى الوحدة الانتاجية أو الصناعية أنها قد تِؤدي الى انخفاض مستوى الكفاءة من وجهة نظر الاقتصاد القومي له اذا لم يتم استيعاب البطالة التكنولوجية في أعمال أخرى ذلك أن مجرد وجود بطالة في الاقتصاد يعني وجود موارد عاطلة وهو ما يعني أن الدخل القومي أقل مما كان يمكن أن يكون عليه الحال لو تم استيعاب هذه الموارد البشرية العاطلة و هذا دليل على انخفاض الكفاءة من وجهة نظر الاقتصاد القومي له.

الفرع السادس البطالة العارضة :

تظهر البطالة العارضة او المؤقتة في تلك الأنشطة التي تتميز بعدم انتظام الطلب عليها من يوم ليوم و من أسبوع لأسبوع ومن امثلة دلك الحمالين و عمال الشحن و التفريغ في الموانى فعادة ما يقوم عمال الموانئ بالدهاب الى الميناء يوميا الى ان تشغيلهم يتوقف علي وصول ورحيل السفن وهو ما يتميز بعدم الانتظام حتي عند مقارنته بالنقل بالسكك الحديدية والنقل البري وتزداد الامور سواء حيث تفسح مثل هده الاعمال المجال لشاغليها بتحقيق عائد مرتفع بصورة مؤقتة مما يدفع العاطلين عن العمل في عدد من الصناعات الاخرى الى الانضمام الى هدا الجيش من

العاملين في الموانئ والسكك الحديدية مما يترتب عليه تزايد حجم البطالة المؤقتة ومن أمثلة البطالة المؤقتة التي تنشأ لدى العاملين في عمليات الاصلاح كاصلاح السيارات و الأدوات و الأجهزة المنزلية.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 129

و ليس هناك من علاج لمثل هذا النوع من البطالة الا تنظيم الدخول في هذه الأنشطة بحسب متوسط حجم طلب التشغيل طوال العام .

الفرع السابع البطالة الموسمية :

تظهر البطالة الموسمية عادة نتيجة لموسمية الطلب على العمل بحيث يكون هذا التذبذب في الطلب على العمل منتظما خلال العام و يأخذ نمطا واحدا من عام لأخر و لعل المثل الواضح على هذا هو البطالة الموسمية للعمال الزراعيين و يختلف هذا النوع من البطالة عن النوع السابق ذكره و هو البطالة المؤقتة ذلك ان الأخيرة تتميز بعدم انتظام الطلب فيها أما في حالة البطالة الموسمية فان الطلب على العمل يتسم بالانتظام الا أنه ذات طبيعة موسمية و يرجع ذلك الى موسمية العمل الزراعي فالزراعة نشاط منتظم انما تقوم الزراعة على مجموعة من العمليات الزرعية يفصل بين كل منها فجوة زمنية معينة مثال هذه الأعمال تحضير الأرض للزراعة الزراعة,الري , التسميد و الحصاد و يختلف الطلب على العمل الزراعي من عملية الى أخرى و يترتب على ذلك أن القوى العاملة المقيمة لابد و ان تكون متلائمة مع حجم الطلب على العمل حيثما يصل الموسم الزراعي الى قمته بمعنى أخر يجب أن تكون القوى العاملة متلائمة مع حجم الطلب على العمل حيثما يصل الى أقصاه يترتب على ذلك وجود قوة عاملة احتياطية دون عمل في خلال هذه الفجوات الزمنية و من الأمثلة الموسمية العمل الزراعي الفترة التي تمر بعد حصاد المحصول القديم و انتظار زراعة المحصول الجديد و تبلغ موسمية العمل الزراعي أشدها في تلك البلدان التي تعتمد فيها الزراعة على الأمطار و حيث يتركز موسم الأمطار في مدى زمني محدد و بعد انتهاء ذلك الموسم ينخفظ الطلب على العمل بصورة شديدة حتى موسم الحصاد و يتمثل الطلب على العمل بين فترة الزراعة الأولى و فترة الحصاد في طلب منخفض و متقطع لبعض العمليات الزراعية المحدودة.

ولا تقتصر البطالة الموسمية على النشاط الزراعي وحده بل يمتد الى بعض الأنشطة الصناعية مثل الصناعات الغذائية و صناعة الثلج و المرطبات و تنشأ البطالة الموسمية أيضا في بعض أنواع الخدمات خاصة تلك التي ترتبط بالفصول السنوية مثل الخدمات التي تقدم للمصطافين فالكثير من الناس في مناطق المصايف ربما يكونون عاطلين خلال موسم الركود بل تظهر البطالة الموسمية في بعض البلدان في قطاع البناء حيث تزدهر صناعة البناء في الصيف عنها في فصل الشتاء الا أن البطالة الموسمية أكثر وضوحا في الزراعة عنها في النشاطات الاقتصادية الأخرى نظرا لنوعية العمل الزراعي .[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 131

وبالطبع فانه من الصعب تقدير نسبة العاطلين من قوة العمل العاطلة الكلية التي تقع في هذه التصنيفات الا أن معظم الاقتصاديين في الولايات المتحدة يعتقدون أن نسبة هذه البطالة قليلة و قدروها ما بين (4 % الى 5%) و لكون هذا النوع من البطالة مؤقتا فانها ليست محل اهتمام رئيسي مثل الأنواع الأخرى من وجهة نظر السياسات الاقتصادية الموجهة لمعالجة البطالة .

و تعالج البطالة الموسمية خاصة الزراعية منها عن طريق خلق فرص للعمالة في فترات الانخفاض الطلب على القوة العاملة أي فترات ركود الموسم الزراعي و من أمثلة ذلك بعض الصناعات الموسمية الصغيرة و التي لا تحتاج الى مهارات عالية مثل صناعة أقفاص الفاكهة من الخشب و الجريد و صناعة السلات من الخوص أو الغاب و يمكن خلق فرص العمالة في فترات ركود النشاط الزراعي عن طري استخدام البطالة الموسمية في بناء رأس المال الاجتماعي مثل بناء و تحسين الطرق بناء المنازل و المدارس, بعض ر أس المال الاجتماعي المرتبط بالزراعة مثل حفر القنوات و المصارف .

و تعتبر معالجة البطالة الموسمية من الأمور الشاقة بمكان ذلك أن خلق فرص دائمة للعمل لهؤلاء الذين تصيبهم البطالة الموسمية من شأنه أن يؤثر على مستوى الناتج في القطاعات التي يعملون بها, ذلك أن جميع أفراد القوة العاملة الزراعية يكون في حالة عمالة كاملة في فترات انتعاش و رواج الموسم الزراعي أي حيث يصل الطلب على العمل الى ذروته.[1]

تعريف2

تحدث البطالة الموسمية بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية، فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في موسمها مثلا القطاع السياحي و الزراعي و يقل الطلب على اليد العاملة في هذه القطاعات خارج مواسمها فيرتفع معدل البطالة تبعا لذلك كما نجدا لبطالة الموسمية تشترك مع البطالة الدورية في أن كلا منهما ينشأ عن تذبذبا لطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما.[2]

الفرع الثامن البطالة المقنعة :

تعتبر الاقتصادية البريطانية "روبنسون" أول من استخدم اصطلاح البطالة المقنعة في الثلاثينيات و قد استخدمت هذا الاصطلاح في محاولة تناولها لنظرية "كينز" و مفهوم البطالة الذي تتضمنه فقد رأت " روبنسون" أن انخفاض مستوى الطلب الكلي الفعلي دون مستوى التشغيل الشامل و ما يستتبعه من ارتفاع مستوى البطالة لا يؤدي بالقوة العاملة التي تم الاستغناء عنها الى حالة من البطالة الكاملة أي

[1] نفس المرجع السابق، ص 132

[2] ناصر دادي عبدون، عبد الرحمان العياب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن البرنامج الهيكلي للاقتصاد، ,المطبوعة الجامعية للجزائر،2010،

حالة الوجود بلا عمل على الإطلاق بل على العكس من ذلك ترى" روبنسون " أن انخفاض مستوى الطلب الكلي يؤدي بالقوى العاملة التي تم الاستغناء عنها الى الالتحاق بوظائف و مهن عند مستوى منخفض من الإنتاجية مثال ذلك بيع بعض السلع في الطريق العام و لقد أطلقت على هذا النوع من التشغيل البطالة المقنعة قاصدة بذلك العمل في مهن عند مستوى منخفض جدا من الإنتاجية و يعتبر هذا النوع من البطالة المقنعة البطالة من النوع الدوري أي أنها تظهر في فترات انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي المرتبط بفترة الركود في الدورة الاقتصادية .

و اذا كان مفهوم البطالة المقنعة مازال يستخدم حتى اليوم ليشير الى استخدام القوى العاملة عند مستوى منخفض من الإنتاجية الا أن المفهوم اتخذ أكثر تحديدا و دقة اذ يشير الى تلك الحالات التي يعتبر فيها جزء من القوة العاملة فائض عن حاجة مستويات الانتاج السائدة بحيث أن الانتاجية الحدية لهذا الجزء من القوى العاملة تعتبر مساوية للصفر . وهذا ارتبط مفهوم البطالة المقنعة بالحالة التي تساوي فيها الانتاجية الحدية للصفر ويرى البعض أن الانتاجية الحدية قد تكون سالبة في بعض الأحيان اذا زاد عدد القوى العاملة الزائدة عن حاجة الانتاج السائد بحيث أن الجزء الفائض من القوى العاملة يعرقل عمل القوى المنتجة بحيث أن سحب هذا الجزء من القوى العاملة سوف يترتب عليه زيادة الانتاج الى أن هذا يشير الى حالات نادرة من الصعب تحديدها في الواقع العملي و يمكن بالتالي تعريف البطالة المقنعة بأنها زيادة حجم القوى العاملة عن حاجة الانتاج بحيث أن جزءا من القوى العاملة تنخفض انتاجيته الى الصفر ويمكن مع اعادة تنظيم العمليات الانتاجية الاستغناء عن جزء من القوى العاملة دون أن تتأثر بذلك مستويات الانتاج السائدة و تسود البطالة المقنعة في نشاطين أساسيين من الأنشطة الاقتصادية و هما الزراعة و الخدمات سواء الشخصية منها أو الحكومية .[1]

الفرع التاسع البطالة الطارئة :

يرجع هذا النوع من البطالة لأسباب تخرج عن طبيعة النظام الاقتصادي فقد ترجع البطالة الى سوء الأحوال الجوية أو الى حدوث كوارث طبيعية كالزلازل و البراكين و غيرها وقد ترجع الى نشوب حروب أهلية أو اعتداءات خارجية تحول بعض الأقاليم داخل الاقتصاد القومي الى أقاليم خطرة يؤدي الى توقف الأنشطة الاقتصادية بتلك الأقاليم وهجرة العمال والسكان من تلك الأقاليم الى أقاليم أخرى قد لا تتسع بها الأنشطة الاقتصادية لاستعاب العمالة الواردة اليها و تعد البطالة الطارئة نوع من البطالة المؤقتة التي تتلاشى بزوال أسباب حدوثها .[2]

[1] ابراهيم طلعت :مرجع سابق ،ص133
[2] نفس المرجع ، ص 130

المطلب الثالث: اسباب البطالة والاثار الناجمة عن عنها:

الفرع الأول : أسباب البطالة :

إن الأهمية التي يتميز بها موضوع البطالة في جميع المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، دفعت بالباحثين في هذا الشأن إلى الاهتمام أكثر بالمسببات و الآثارالتي قد تنتج عن هذه الظاهرة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يمكن تسجيلا لاختلاف في هذه الأسباب من بلد لأخر،كما يمكن أن يكون الاختلاف في نفس البلد من منطقة إلى أخرى .لكن سنتطرق فيمايلي إلى أهم الأسباب التي تشهدها مختلف البلدان عامة.

1- النمو السكاني :

والذي يصنف من الأسباب الاجتماعية التي تنتج عنها البطالة ، فازدياد معدل النمو السكاني ينجم عنه نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى خلق مناصب عمل جديدة وهو الخلل الذي تعاني منه غالبية الدول النامية[1] .

2- التقدم التكنولوجي :

فالتغير التكنولوجي يعد العامل الأساسي المفضي إلى الإزاحة الأولية للعمال والبطالة عامة،ـ و البطالة الهيكلية خاصة.ـ وبحيث يمكن القول أن هناك تناسبا طردي بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة،وأنه كلما ازدادت سرعة التغير التكنولوجي كلما زادت نسبة البطالة .فالتجارية وخدمية،قد أصبح يتزايد اعتمادها على الآلات .وبطبيعة الحال فإنه كلما زاد الاعتماد على الآلات قل الاعتماد على الإنسان فمهما يقال فالإنسان يظل هو العقل المحرك لهذه الآلة .[2]

3- ارتفاع الأجور:

يعتبر ارتفاع الأجور سببا من الأسباب المؤدية إلى البطالة على أساس أن هذا الارتفاع يقلل من أرباح رب العمل، فيضطر إلى خفض عدد العاملين، كما لا يمكن من التوسع في الاستثمار وإقامة مشروعات جديدة، وبذلك يكون كلما يؤثر فيرفع تكلفة الإنتاج وخفض ربح رب العمل عاملا مسببا للبطالة، مثل وجود تشريعات تحدد الحد الأدنى للأجور الذي يقول فيها ورسك أن النظام القائم على تحديد الأجور يعتبر بمنزلة عقبة أمام التوظف الكامل، أو المغالاة فيفرض الضرائب التي تؤدي إلى تثبيط حوافز الناس اتجاه العمل، ويضعف من حوافز الإنتاج والادخار والاستثمار الأمر الذي يتسبب في الركود وإبطاء النمو و بالتالي الزيادة في معدلات البطالة .[3]

[1] عبد الرحمان يسري احمد: النظرية الاقتصادية الكلية ، مصر ،1997، ص288

[2] احمد حويتي :البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي، الرياض،1999 ، ص95

[3] احمد حويتي: نفس المرجع السابق، ص102

الفرع الثاني: الآثار الناجمة عن البطالة:

تظهرا لأهمية التي توليها حكومات الدول لمؤشر البطالة في قياس مستوى الأداء الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي ويمكن أن يتعدى الأمر إلى مجالات أخرى، وذلك من خلال الآثار التي يمكن أن تخلفها ظاهرة البطالة على جميع الأصعدة .فنجد رغم كثرة هذه الآثار الا أن الغالبية العظمى من المهتمين بهذا المجال قد أجمعوا على آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.

1- الآثار الاقتصادية :يمكن ذكر بعضا لآثار الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن البطالة من خلال النقاط التالية:

أ- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل أو الممكن والذي يمثل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل و الإنتاج .وهو ما يدفعنا للحديث عن الفجوة الاقتصادية التي تمثل مقدار الخسارة في الإنتاج أي الفرق بين الإنتاج الفعلي عمليات الإنتاجية، صناعية كانت أو زراعية، أو حتى الإنتاج الممكن،بحيث تزداد هذه الفجوة كلما زاد حجم البطالة

ب- تكلفة إعالة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل[1].

ج – خسارة الإنفاق على التعليم :حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل وهذا يمثل خسارة للاقتصاد الوطني.

د- تأثير البطالة على حجم الإنتاج: فالناتج القومي يكون له تأثير واضح على حركة التصدير و الاستيراد و ما يسبب ذلك من اختلال للميزان التجاري .فلقلة الإنتاجي قل التصدير ولقلة الناتج القومي يتدنى الدخل وتنخفض مستويات المعيشة وتتكمش القوى الشرائية ويقل الاستيراد، وهذا فيحد ذاته يصيب الميزان التجاري بحالة عدم التوازن.[2]

2-الآثار الاجتماعية :نجد كذا لكل لبطالة آثار اجتماعية خطيرة تسعى حكومات مختلف الدول خاصة منها النامية لحصر مثل هذه الآثار التي لها انعكاسات سلبية على المجتمع، ويمكن ذكر بعض هذه الآثار كما يلي:

أ- **الهجرة** :إن تجريد الإنسان من حقه في العيش الكريم يولد لديه شعور بأنه في المكان الخطأ وغريب في وطنه الذي لم يوفيه حقه، ولم يوفي بالعهد والعقد الاجتماعي متمثلا في عدم تمكينه من حقه في العمل، ،فتكون الهجرة بمثابة صمام الأمان الذي يمنع الوضع من الانفجار رغم عدم سهولته اجتماعيا ونفسيا[3].

---

[1] مدحت القريشي: اقتصاديات العمل، دار وائل للتوزيع، الارن 2006 ص 202

[2] احمد حويتي: نفس المرجع السابق، ص126

3 نفس المرجع السابق ص143

ب-الفقر :الفقر هو الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعًا لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية .وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض الذي إذا طال أمده أثر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته .كما أنه جريمة لأنه يجرد الإنسان من إنسانيته .فالفقير المحروم، الجوعان العريان الذي لايجد مأوى، والذي لا يتوفر له ما يحفظ عليه آدميته وكرامته يكون معرضًا ولاشك للانهيار الذي قد يقوده إلى الكفر بأي شيء وكل شيء،بما في ذلك الكفر بنفسه و قيمه ومجتمعه ووطنه[1].

كما أن للبطالة تأثير سلبي على نفسية الفرد من إحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة ومما لا شك فيه أن لهذا الشعور تأثير مدمر فيه على المجتمع المتعـــطل

3-الآثار السياسية :

نجد للبطالة تأثير على المجتمع من الناحية السياسية، ذلك بظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعشها المواطن ينفي هذا المجتمع مما يهدد الأمن السياسي للدولة فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها في المجتمع فأصبح ضمانا لعيش الكريم ومستوى المعيشة لائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمرا حتميًا لضمان سلامة الدولة وهدفا رئيسيا لكفالة ولاء المواطنين للأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي يعيش ونفيظ لها،فليس هناك أخطر على سلامة أمن الدولة وعلى الاحتفاظ

بصلابة كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية و الوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر و الجوع والحرمان.[2]

المطلب الرابع : تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي:

مما لاشك فيه أن من أهم التحديات التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل هي مشكلة البطالة، وهو ما جعلها محل بحث ودراسة من طرف الكثير من المهتمين بهذا الشأن من مختلف المدارس والاتجاهات الاقتصادية. وقد كانت هذه القضية_تحديدا _ مجالا لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات، وهو الصراع الذي أغنى كثيرا النظرية الاقتصادية.

ونقوم هنا بعرض وجهات نظر لاثنين من أهم المدارس الاقتصادية التي تناولت بشكل معمق مشكلة البطالة هما المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية. ولكن قبل التعرض للنظريات الاقتصادية سنحاول شرح بعض المصطلحات المتداولة.[2]

1احمد حويتي نفس المرجع السابق ص133-134

2 محمد علاء الدين عبد القادر : البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ضل العولمة والتحديات الاقتصاد الاصطلاحي مصر 2003 ص 87-88

الفرع الأول : تفسير البطالة عند الكلاسيك:

إن من بين الدعائم التي شيد عليها أنصار المدرسة الكلاسيكية صرحهم الفكري هو إيمانهم في مجال التوازن الاقتصادي الكلي بما يسمى بقانون "ساي" للأسواق أو قانون المنافذ، والذي ينص على أن كل عرض إنما يقابله مباشرة الطلب المساوي له، وذلك على أساس أن السلع المعروضة بالأسواق إنما يتم تبادلها أو مقايضتها بسلع أخرى.

وعموما، فإن الإيمان بقانون ساي للأسواق كان يعني لدى الكلاسيك أن العرض الكلي للسلع والخدمات يتساوى دائما مع الطلب الكلي، ومن ثم ليس من الممكن حدوث أزمات إنتاج مفرطة وعليه فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الكلاسيك هو توازن التوظف الكامل فهو الوضع العادي والمألوف والطبيعي وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر.

أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال، بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن علاج ذلك يكون سهلا من خلال انخفاض الأجور. حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظف، مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل. والأجور الأقل تعني انخفاضا في تكاليف الإنتاج، ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب على العمال..إلى أن تنخفض البطالة بين صفوفهم ومعنى ذلك ببساطة، هو أن الكلاسيك قد افترضوا أن علاج البطالة إنما يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل. وأن أي تدخل في إطار محاولة تثبيت أو تحديد مستوى الأجور من شأنه أن يزيد من معدلات البطالة، لذا رفض الكلاسيك تدخل الدولة في الأجور كسياسة تحديد الأجر الأدنى المضمون، أو ما تقوم به النقابات العمالية في سعيها الدائم لزيادة الأجور أو على الأقل منع تخفيضها وفقا لظروف سوق العمل.عدم انكار وجود نسبة من البطالة الاختيارية الناشئة من ميل بعض العمال إلى التعطل على أن يقبلوا بالأجور المنخفضة السائدة. ولكن في كل الأحوال هناك فرص عمل متاحة لكل قادر على العمل وراغب فيه في ظل مستويات الأجور السائدة. كما أنهم أشاروا إلى إمكانية حدوث بطالة جزئية في نطاق ضيق يرجع السبب فيه إلى أخطاء قد يقع فيها أصحاب العمل نتيجة لسوء تقدير للطلب أو كمية الإنتاج، أو تغير أذواق المستهلكين، ولكن سرعان ما تعود الأمور إلى طبيعتها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور.[1]

[1] محمد الليثي علي واخرون مقدمة في الاقتصاد الجزئي مصر 1997 ص21.

الفرع الثاني في المدرسة الكنزية :

ونأتي الآن إلى المدرسة الكينزية، وهي واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي, وهي المدرسة التي تنسب إلى جون كينزJohn M Keynes (1883-1946) الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير (النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود، وأحدث به ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي. وقد وصف كثير من الاقتصاديين النظرية العامة لكينز بأنها نظرية للكساد والبطالة حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التوظف الكامل. وهذا صحيح إلى حد بعيد، حيث احتلت مشكلة البطالة في هذه النظرية ما يمكن أن يمثل القلب في جسد تلك النظرية. وبذلك خرج كينز عن التقاليد الفكرية الصارمة لعصره، وهي التقاليد الكلاسيكية التي كانت_على نحو ما رأينا آنفا_ تنكر حدوث البطالة على نطاق واسع، وتفترض أن تحقيق التوظف الكامل هو الوضع الطبيعي والعادي والمألوف للنظام الرأسمالي.

اعتبر كينز أنه ليس بالضرورة أن يتحقق التوازن في سوق العمل عند مستوى التوظف الكامل، وإن حدث ذلك فهو يمثل حالة خاصة جدا_ وهي الحالة المثالية_ بل يمكن أن يتحقق التوازن عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف الكامل، وهذا التوازن يتوقف عند كينز على ما يسمى بالطلب الكلي الفعال واعتبر أن هذا الأخير هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظف وهذا يدل على رفضه الصريح لقانون ساي، وعليه فإن حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال ينتج عنها التشغيل الناقص لقوة العمل مما يستدعي ضرورة زيادة حجم هذا الطلب بغية الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

ولهذا فإن مفهوم البطالة عند كينز مرتبط أساسا بانخفاض مستوى الطلب الكلي الفعال، والصفة المميزة لمفهوم البطالة هذه في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي، ويتجلى هذا في نقطتين أساسيتين هما :

1. إن عرض العمل وفق النظرية الكينزية يتعلق بمعدل الأجر الاسمي و ليس بمعدل الأجر الحقيقي.
2. يقلل من أهمية سياسة مرونة الأجور والأسعار المأخوذة كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي[1].

[1] مجيد ضياء النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي مصر 2001-2002 ص346

إذ يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا. ولا يعترض كينز على مثل هذا الاتجاه، بل يعتبره سلوكا رشيدا من قبل العمال، وذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار. ونتيجة لاهتمام العمال بالأجر النقدي يصبح عرض العمل ضمن حدود معينة مرنة تماما اتجاه التغير في معدل الأجر النقدي ، الأجر النقدي.[1]

[1] نفس المرجع السابق,ص347

المبحث الثاني :ماهية التشغيل و واقع البطالة في الجزائر

تعد إشكالية الشغل من بين الصعوبات التي تواجهها و لذلك فان التميز بين أنواع البطالة يساهم في قياسها و علاجها و كدا اتباع سياسة محكمة تعتمد على تخطيط القوى العاملة لتحديد كلا من العرض و الطلب على العمل و ذلك من اجل التقليص من حجم البطالة وسنعرض في هذا المبحث مطلبين هما:

- مفهوم التشغيل أنواعها و الوسائل المطبقة
- البطالة في الجزائر

مطلب الأول:ماهية التشغيل أنواعه و الوسائل المطبقة:

الفرع الأول:مفهوم التشغيل:

نظرا لأهمية مصطلح التشغيل في الأدب الاقتصادي وشموليته نجد له عدة مفاهيم تختلف حسب وجهات نظر الاقتصاديين و المفكرين والفلاسفة عامة, وغالبا ما يتداخل مفهوم العمل لكن مفهوم التشغيل يقود بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى، والتشغيل العاملة لأن اهتمامه ينصب على هذه الفئة تحديدا من ناحية اشتغالها، بطالتها وتوزيعها في ميدان الشغل...الخ.[1]

فنجد مفهوم التشغيل في البداية مر بنطاق ضيق وتقليدي يعرف على أنه " تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب ، التأهيل والتكوين" ،إلا أن هذا التعريف يؤخذ على أنه غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره لايميز بين الاختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل، كما أنه يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة،ولعدد مناصب العمل المناسب له .

وفي نفس السياق يقصد بالتشغيل توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل،بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة.

نجده طبقا للتعريف الذي اعتمده المؤتمر أما التشغيل حسب المكتب الدولي للعمل الثالث عشر لخبراء إحصائيات العمل الذي عقد في جنيف في أكتوبر سنة 1982، وأقره فيما بعد المكتب الدولي للعمل في الدورة 71 لمؤتمر العمل الدولي "أن الأشخاص الذين هم في سن العمل، و ممن يبحثون جديا عن العمل وذلك خلال فترة الإسناد1".[2]

---

[1] ناصر دادي عبدون، ,عبد الرحمان العايب، نفس المرجع ص15

[2] شبوطي حكيم : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشغل، رسالة ماجيستير، العلوم الاقتصادية ، ص43

ويشمل الأصناف التالية: **1 –التشغيل المأجور**:وتضم هذه الفئة:

- شخص في حالة عمل أثناء الفترة المرجعية :أي الذي قام بعمل مقابل أجرة أو راتب.
- الأشخاص المشتغلين لكن غير عاملين :هم الذين قاموا سابقا بنفس العمل الحالي، لكن كانوا غائبين خلال فترة الإسناد ،و كلهم ذوي علاقة قانونية بأعمالهم حيث أن هم مؤمنين على الرجوع للعمل بعد فترة الغياب عن العمل

2–التشغيل الغير مأجور :هذه الفئة تضم الأشخاص الذين مارسوا خلال الفترة المرجعية عمل بهدف الحصول على فائدة أو أرباح عائلية مقابل راتب، الأشخاص الذين يملكون مؤسسات خلال فترة الإسناد، لكن مؤقتا ليسوا في عمل لأسباب خاصة:

- الأشخاص الغائبون مؤقتا على أعمالهم لأسباب صحية،حوادث،عطل...
- الموظفون والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

– وفي المفهوم الحديث للتشغيل فهو لا يعني عكس البطالة ولا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمانا لتعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف ، فكان بذلك له من الأهمية ما يؤسس لتطوير وترقية العمل و كمفهوم دقيق للتشغيل نجد عدة مفاهيم أهمها أن التشغيل هو ":استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد و هذا مناسب لمنصب عمل، وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل لتشغيل يشمل جميع والجزئي لقوة العمل .وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن إذن من خلال جملة التعاريف التي تم رصدها والمفهوم الحديث للتشغيل نجد أن مفهوم التشغيل أوسع من عملية توفير مناصب شغل فقط، بل هو تنظيم للقوة العاملة وإقرار لحقوقها وحمايتها داخل نظام اقتصادي مبدؤه تحقيق الربح[1] .

<u>الفرع الثاني: أنواع سياسة التشغيل:</u>

هنا كتقسيمات مختلفة لسياسة التشغيل، إلا أن الشائع منها نجده يقسم سياسة التشغيل إلى نوعين:

1– سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة:

يمكننا تعريف سياسة التشغيل النشطة على أنها سياسات تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تدخل ضمن حاجة الاقتصاد .ووفق لهذه السياسة فقد أحصت هذا التصنيف :

– المصالح العمومية للتشغيل. [2] .

---

[1] نفس المرجع السابق ص 92

[2] شباح رشيد: ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة تلمسان، تخصص تسيير مالية، السنة الجامعية ،2011–2012، ص105

- التكوين المهني.
- الإجراءات الخاصة بتشجيع الشباب.
- الإجراءات الخاصة باليد العاملة الغير كفئة والإعانات على التوظيف.

2- سياسة التراجع عن التشغيل والحد من الفئة النشيطة:

وتعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، والتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة، والتي أحصت مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما :

- منح تعويضات البطالة.
- التقاعد المسبق

الفرع الثالث : الوسائل المعتمدة في سياسة تشجيع عملية التشغيل:

إن الإستراتيجية المتبعة في اختيار الآليات المعتمدة في سياسة تشجيع عمليات التشغيل، يكون من شأنها زيادة الحظوظ بالنسبة للبطالين في حصولهم على منصب شغل .هذه الإستراتيجية تعمل أساسا على تطبيق مبدأ التحضير للشغل، لتحتم بذلك على البطالين الذين يستفيدون من منحة البطالة البحث عن عمل وتحسين قدراتهم التشغيلية، وذلك باعتماد الفعالية في خدمات إعادة الإدماج بالإضافة إلى الاستفادة من منح البطالة.

ولهذا نجد الآليات المعتمدة في هذا الشأن كما يلي:

- تحفيز المؤسسات على توظيف اليد العاملة عن طريق مثلا تخصيص منح خاصة بتـوظيف الشباب أو تخفيض تكاليف العمل بتخفيض أو إعفاء الاشتراكات الاجتماعية –خلق مناصب عمل في القطاع العمومي ومساعدة البطالين في إنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم الخاصة.
- المساعدة على خلق مناصب العمل في القطاع الغير تجاري بتمويل من القطاع العمومي كعقود العمل التضامنية.
- تحسين آليات عمل سوق العمل باعتماد آليات اتصال فعالة بين العرض والطلب عن طريق التوجيه الحسن للبطالين.
- إعطاء الأولوية للتكوين المهني من أجل مواكبة اليد العاملة للتغيرات التكنولوجية الحديثة (إعادة تكوين، التربص...الخ)

وهدف هذه السياسة من خلال هذه الإجراءات هو تحقيق تنمية حقيقية تحمل الحلول الملائمة لأزمة البطالة بما تتضمنه من آليات تدعم عمليات التشغيل.[1]

[1] نفس المرجع السابق ص 105

الفرع الرابع :الوسائل المعتمدة في سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشيطة:

على عكس سياسات التشغيل النشطة، نجد الوسائل المعتمدة في سياسة التراجع عن التشغيل أو الاتجاه السلبي نحوى عمليات التشغيل، تدور أساسا حول تشجيع تراجع معدلات التشغيل وذلك لأهداف قد تتضمنها أهداف السياسة الاقتصادية عامة .ويمكن تعداد الآليات التي يتم اعتمادها في هذا الباب:

- الاعتماد على منحة البطالة كتعويض للبطالين.
- تحفيز عمليات تراجع معدلات النشاط، بتقديم أولوية التوقيت الجزئي الإرادي ، تمويل عمليات الذهاب إلى التقاعد المسبق، كما يمكن اللجوء إلى طرد الجاليات الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية.
- اعتماد تخفيض سن التقاعد.
- اعتماد تقسيم العمل عن طريق تخفيض توقيت العمل .تلك هي لعل أهم الآليات أو الوسائل المعتمدة في هذا النوع من السياسة، ويمكن أن يكون هناك وسائل أخرى وذلك يتوقف على حالة أسوق العمل والحالة الاقتصادية لكل بلد.

وبالتالي نجد هذه السياسة تهدف بشكل أساسي إلى جعل البطالة أكثر تحملا وتخفيض الفئة النشطة المستغلة.

كخلاصة حول هاتين السياستين، فإن التفريق بين السياسات النشطة والسياسات السلبية اتجاه عملية التشغيل يصعب في بعض الأحيان، بما يصعب معها فهم توجهات السياسة العامة للتشغيل.

وكمثال على هذا التداخل، نجد من بين وسائل السياسات النشطة للتشغيل اعتماد عمليات التكوين لليد العاملة من أجل ضمان حظوظ أوفر لتشغيل هذه الأخيرة وملائمة العرض وفق طلب المؤسسات، لكن في نفس الوقت نجد سياسة التكوين النشطة المعتمدة في هذا الباب تلعب دورًا آخر لتصبح بذلك عبارة عن سياسة تراجع عن عمليات التشغيل،وذلك باعتبار أن عملية التكوين تعمل بشكل مؤقت على تخفيض الضغط على سوق العمل بسحب جزء من اليد العاملة من السوق مدة التكوين وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

ونفس الشيء بالنسبة لبعض سياسات التراجع عن عمليات التشغيل كما هو الحال بالنسبة لمنحة البطالة، هذه الأخرى التي تعمل على استقرار سوق العمل بشكل أساسي لكن في نفس الوقت هذه المنحة تعتبر كإعانة للبطال تساعده في مصاريف البحث عن عمل يلائمه ويوافق قدراته العملية، وبذلك يصبح هذا النوع من السياسة وإن كان يعتمد في سياسات التراجع عن عملية التشغيل، تعتبر سياسة نشطة لتشجيع التشغيل.[1]

[1] نفس المرجع السابق ص105

المطلب الثاني: البطالة في الجزائر

الفرع الأول : واقع البطالة في الجزائر :درسنا الفترة الممتدة مابين 1989 إلى 2014 و قد قسمنا إلى ثلاث مراحل هما :

أولا المرحلة الأولى :1989-1998

الجدول رقم 01 يمثل تطور البطالة بالنسبة المؤوية خلال الفترة 1989 -1998

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1995	1996	1997	1998
نسبة البطالة	%20.04	%20	%21	%24	%24	%28	%28	%30	%30

المصدر : www.ons.dz الاطلاع 2014/06/02 على الساعة 15:16

نلاحظ من خلال معطيات الجدول إن معدلات البطالة في ارتفاع مستمر و ذلك نتيجة للانخفاض أسعار النفط و تراجع الاستثمار كل ذلك كان له انعكاس في ارتفاع مستويات البطالة التي كانت في ارتفاع مستمر مند 1989

و تعود أسباب ارتفاع نسبة البطالة في هذه الفترة إلى انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار و هذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد

ثانيا : ما بين 1999-2011

الجدول رقم 02 : يمثل البطالة بالنسب المؤوية خلال الفترة الممتدة من 1999 – 2011

السنة	1999	2000	2001	2004	2006	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالة	29.2	28	26	15	12.3	11.3	10.2	10	10

المصدر : www.ons.dzتاريخ الاطلاع 2014/06/02 على الساعة :15:16

من خلال الجـدول نلاحظ انه في هده الفترة الممتدة التي قد عرفت تراجع في نسبة البطالة حيث تقاس حجم البطالة بعدما كانت البطالة تقدر ب 30% سنة 1999 أصبحت تقدر ب 10% سنة 2011

ثالثا :من 2012-2014

الجدول رقم 03 :يمثل البطالة بالنسب المؤوية خلال الفترة الممتدة من 2012-2014

السنة	2012	2013	2014
نسبة البطالة	9.7%	9.3%	9.8%

المصدر : www.ons.dzتاريخ الاطلاع 2014/06/02 على الساعة :15:16

من خلال الجدول نلاحظ استمرار انخفاظ نسبة البطالة لتصل الى 9.7 % سنة 2012 ونسبة 9.3 % لسنة 2013 ثم تعود لترتفع الى نسبة 9.8 % سنة 2014.

و يرجع هذا الانخفاض الكبير في معدلات البطالة إلي عدت آليات سوف نتطرق إليها.

الفرع الثاني:آليات لمعالجة مشكلة البطالة

1. أجهزة التشغيل قائمة على أساس العقود

تعمل هذه الأجهزة على توفير مناصب الشغل للشباب العاطل عن العمل وشباب طالبي العمل الأول مرة بشكل مؤقتا ودائم.

أ. الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM):

في سبتمبر 1989 تم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق طلب العمل والعرض ومحدداته للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين كما أنه تلعب دور استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط وبذلك فإنها تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل ونشير إلى أنه تم إنشاء وكالات جهوية من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة قصد تسهيل مهمة تداول التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة لتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة.

ب. دعم ترقية الشغل المأجور :

تترجم ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني بموجب مرسوم تنفيذي رقم126 08المؤرخ في 19 أفريل 2008

يهدف هذا الجهاز – الذي أنشأ إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية والدين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 35 سنة بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي ANEM للتشغيل العمومي والخاص , حيث تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بالاتصال مع مديريات التشغيل الولائية ضمان لتسيير ومتابعة وترقية ومراقبة هذا الجهاز ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج:

– موجهة لخرجي التعليم العالي الطور القصير المدى والطور الطويل.

– عقود إدماج حاملي الشهادات وكذا لكال تقنين الساميين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خرجي الطور الثانوي لمنظومة التربية .

– عقود الإدماج المهني الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الدين تابعو تكوينا تمهينيا موجه لطالبي الشغل بدون تكوين و لا تأهيل يتم تشغيلهم في ورشات الأشغال عقود تكوين إدماج المختلفة التي تبادر الجماعات المحلية و مختلف قطاعات النشاط أو لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين.[1]

[1] عبد الرحمون هيلالي ,و تريز علي, استرتجية التشغيل في الجزائر ودوروها في معالجة البطالة, الجزائر 2011 ص11

أما في ما يخص مدة عقود جهاز المساعدة على الإدماج المهني تكون كالتالي:

- ثلاث سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات الإدارات العمومية والإدارات شبه العمومية
- سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي للمستفيدين من عقود إدماج حاملي الشهادات.

طيلة مدة الورشة بالنسبة للمستفيدين من عقود تكوين إدماج

ج. برنامج عقود ما قبل التشغيل:

نتيجة تزايد عدد خرجي الجامعات المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجه للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية التدرج والتقنيين الساميين الدين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة وعلى هدا الأساس تم العمل على توسيع برنامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة ل:

للمؤسسات العمومية والخاصة وتـتأكد هدا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي234 المؤرخ في96–1996/07/02والمتضمن دعم تشغـــيل الشـــباب من خلال برنامج التـــكوين و التشغيل والتوظيف.

من خلال المرسوم التنفيذي رقم 295 –96الذي يحدد وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إضافة إلى تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- بالنسبة للشباب البطال:

محاولة إدماج خرجي الجامعات للتكوين قصير ثلاث سنوات للتقني سامي أو طويل المدى أربعة أو خمسة سنوات لليسانس أو المهندس (في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلات ومستويات التعليمية

تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم

زيادة إمكانية توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج

- بالنسبة للمؤسسات المستخدمة:

تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا .

خفض حجم التكاليف من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الاجتماعية

- برنامج تشغيل الشباب :ويتمثل هدا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة منظمة من قبل الجماعات المحلية والإدارات و الوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصين من النظام التربوي وذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية.[1]

[1] مداني بن شهرة , الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل , تجربة الجزائر عمان دار حامد للنشر والتوزيع ,الجزائر 2009 ص 285

ان برنامج تشغيل الشباب الممول من قبل الدولة بإعانات وفق عدد المستفيدين ومستوى التأجير على حسب الأجر الوطني المضمون دون الأخذ بمختلف مستويات التأهيل الشباب.

تم الشروع في إنشاء أنشطة ذات منفعة عامة من خلال تقديم منح:

د. الأنشطة ذات المنفعة العامة :

بدعم وبموافقة من بنك العالمي وذلك مند أكتوبر 1994 من أجل توفير مداخيل مالية في هذا الإطار لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام .

هـ. أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكتفل ليد العاملة :

يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكتفل من اصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة .وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل :تجميل المحيط .صيانة شبكة صرف المياه .وقد بلغ مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175131 منصب .

ومنه نستنتج أن أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود توفر وظائف لطالبي العمل وقد تكون وظائف مؤقتة اودائمة وما يلاحظ أن هذه الأجهزة تقضي على البطالة بشكل قصير المدى أي انه مع انتهاء مدة العقد ينتقل الفرد من موظف إلى عاطل عن العمل.

2. أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية ودعم تشغيل الذاتي :

وتعمل هذه الأجهزة على إنشاء مؤسسات ومشاريع فردية وجماعية قادرة على البقاء والاستمرارية منجهة وعلى رفع معدل المردودية لمختلف عوامل الإنتاج منجهة أخرى كما لها دور كبير في خلق مناصب الشغل[1].

أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي 296 المؤرخ في رقم96 في 1996/09/08المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانون الأساسي وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب .من خلال إنشاء أو توسعة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات, مقرها في الجزائر العاصمة ولها فرع في كل ولاية من ولايات الوطن, حيث وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة وفي السداسي الثاني من سنة 2006 تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني لذلك فهي تعتبر من هيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني[2] .

[1] نفس المرجع السابق ,ص 274

[2] www. Ansej.org.DZ

وهي عبارة عن جهاز موجه للمقاولين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 40 سنة والذي قدرت قيمة الاستثمار فيه ب10000000 دج.

وسنتطرق بدراسة حالة فرع ميلة في الفصل الثالث.

ب. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وبخاصة العمومي وزيادة الطلب على العمل بوصول بطالين جدد والتقليص المتزايد للعاملين مضافا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية مما أدى الجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 كمؤسسة عمومية لضمان اجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية وهو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة ويبلغ سقف الاستثمار 10000000دج كما يجب أن يكون المستفيد ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع مشروع وأن يكون بدون عمل أو نشاط وأن يقدم مساهمة شخصية بالمستوى المحدد حسب قيمة المشروع[1].

برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة :

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ في السداسي الثاني من سنة1997 وهو موجه خصيصا لفئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي من أجل إيجاد مناصب شغل من جهة . والسعي لبروز هؤلاء الشباب كأفراد مهنيين في المجتمع يساعد في تحقيق المشاريع معتبرة ومنه القضاء على التهميش الاجتماعي.

كما أن هذا الجهاز يتحمل جزء من العمال الذين تعرضوا للتسريح جراء عمليات تصفية المؤسسات العمومية الإقتصادية ويمول هذا الجهاز من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .ويكون التمويل على ثلاث أشكال تمويل ذاتي وتمويل الثنائي وتمويل الثلاثي .ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر من سنة 1999.[2]

ج. القرض المصغر:

يسير من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعي وهو موجه للأشخاص الدين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 سنة ويتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغرويتراوح المبلغ الذي يمكن منحة بين 5000 و 350000 دينار وللحصول على هذه المساعدة بتعيين على طالبه لزوما أن يتوفر من ماله الخاص على ما لا يقل على 5%.[3]

[1] مداني بن شهرة مرجع سابق ص 289

[2] نفس المرجع السابق ص294

[3] دبون عبد القادر ,سوسي الهواري أثار الخوصصة في الجزائر على وضيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة , الجزائر 2005 ص 111

من المبلغ القرض المطلوب . وتقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إلى خمس سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب .

وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 2% من الفوائد البنكية. وزيادة على كل ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأسمال 4 ملايير دينار) منها 2.5 تدفعها الخزينة (من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض[1] .

د. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

بتطوير الاستثمار أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني بخدمة المستثمرين الوطنين والأجانب على حد سواء .وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب شغل[2].

هـ. **برامج تنمية البلديات** :يندرج هذا البرنامج ضمن تنمية وترقية البلديات والذي تم الشروع فيه خلال السنة الأخيرة من برنامج التعديل الهيكلي يهدف إنشاء مناصب شغل جديدة من خلال المشاريع الصغيرة خاصة كما يلي : بالبنى التحتية لمختلف البلديات وقد تم التخطيط له لمرحلتين بتأطير من المرحة الأولى :تضمنت إنجاز 116 مشروعا بغلاف مالي 203,004,472 دج إذ تتكفل مصالح 86% من التمويل والباقي في شكل مساهمات يقدمها لمستفيد من المشروع . وتم استحداث 790 وظيفة منها 95 وظيفة دائمة

<u>الفرع الثالث : نتائج البطالة في الجزائر</u>:

أثرت البطالة بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري على الناحية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية حيث أنها ساعدت في ظهور كل من الفقر و الاقتصاد الغير رسمي.

1- الفقر: لقد تداول مصطلح الفقر في الفترات الأخيرة كثيرا و كتب في مواضيعه الكثيرين باعتباره ظاهرة تابعة لمتغير مستقل هو البطالة، ونستطيع القول أن الطبقة المتوسطة قبل سنة 1995 تقهقر مستواها المعيشي إلى طبقة فقيرة نتيجة عامل البطالة ، كما انخفضت القدرة الشرائية و هذا بسبب التسريحـات سواء كانت الفردية الجماعية نتيجة إغلاق عدد من المؤسسات الاقتصادية .[3]

[1] نفس المرجع السابق
[2] ساطوري الجودي وبهلول لطيفة ,أزمة البطالة وأثارها على الاقتصاد الجزائري الجزائر 2001 ص 12
[3] ناصر دادي عبدون مرجع سابق ص 288

كما أنه من بين الأسباب الرئيسية لهذا الارتفاع في الفقر يعود إلى غياب النمو الاقتصادي وما نتج عنه من انخفاض مناصب العمل

2- القدرة الشرائية:

في تحليلنا للقدرة الشرائية أنها تجمع بين المداخل و الأسعار و حسب الديوان الوطني للإحصائيات فان الأجور فقدت 30% من قدرتها الشرائية وقد أكد وزير المالية السابق، عبد اللطيف بن أشنهو، أن العديد من العوامل والتغييرات حدثت في الجزائر في السنوات الأخيرة أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن، حتى أصبحت الأجور المدفوعة في الجزائر تفقيرية مشددا على ضرورة تغيير جذري لهذا الوضع الذي لا يبعث على الارتياح.

أوضح عبد اللطيف بن أشنهو أن القدرة المعيشية في الجزائر تأثرت خلال السنوات الماضية بعدد من التغييرات، حيث أن الجزائر عرفت خلال العشرين سنة الماضية تغيرا جذريا في نمطها الاستهلاكي. خاصة مع ظهور وتطور القروض الاستهلاكية.

وفي نفس السياق أوضح بن أشنهو أن القدرة الشرائية في الجزائر انخفضت بسبب الجمود الذي ميز نسبة الأجور في البيت الواحد التي كانت في السبعينات أحسن من الآن؛ حيث كانت تقدر بـ5,2 بالمائة، وهي نفس النسبة الآن، بالرغم من غلاء المعيشة وتغير الظروف. "فالقدرة الشرائية خلال ال10 سنوات القادمة ستكون مربوطة بعدد الأجور في البيت الواحد، فلابد أن يكون هناك أكثر من 3 أجور في البيت للحفاظ على القدرة الشرائية وكشف التقرير الوطني للتنمية البشرية في 2007 الذي تم الإعلان عنه أمس أن معدلات القدرة الشرائية عرفت تحسنا ملحوظا في الفترة ما بين عامي 2000 و2006 حيث بلغ الناتج الداخلي الخام المكافئ للقدرة الشرائية 248 مليار دولار في 2006 بينما لم يتجاوز متوسط الناتج الداخلي الخام المكافئ للقدرة الشرائية في الفترة ما بين عامي 2000 و2006، مايعادل 201 مليار دولار، أما بالنسبة للناتج الفردي الخام المعادل للقدرة الشرائية فارتفع من 6277 دولار للفرد كمتوسط في الفترة ما بين 2000 و2006 إلى 7416 دولار للفرد في 2006.

03-الأسعار:

طالما أن الأسعار تخضع للإدارة والحكومة لم يكن هناك تضخم ظاهر فلقد تميزت سنة 1995 بعملية تحرير تدريجي للأسعار و هي العملية التي بدأت تتسارع سنة 1995 في إطار الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي ، كما إن المساعدات التي وجهتها الدولة لدعم الأسعار انخفضت .[1]

[1] نفس المرجع السابق ص289

4-الاقتصاد غير الرسمي:

لقد زاد الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر بتفاقم معدل لبطالة لان السوق الرسمية لم تتمكن من امتصاص طلبات العمل من العارضين أو التقليل منه على الأقل و يتمثل الاقتصاد الغير رسمي في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدور في نطاق غير قانوني سواء بالتهرب الضريبي و عدم التصريح برقم العمال ، عدم التقييد بالمعايير الدولية في العمل .....الخ و تشير الإحصائيات إلى أن سنة 2003 أكثر من 1300000 شخص تحصلوا على دخل من هذا القطاع : حيث ساهم هذا الاقتصاد في نفس السنة بالامتصاص 17.2% من البطالة.[1]

[1] نفس المرجع السابق, ص290

خاتمة الفصل

لقد أصبحت مشكلة البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري بكل أنواعها حيث انتشرت و مست كل الفئات و خاصة فئة الشباب و يعود هذا الانتشار في البطالة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب اتساع الاختلالات الاقتصادية أين تفاقمت أزمة البطالة لتصل إلى 30 بالمائة سنة 1998 . و مع انتهاء الإصلاحات بدأت البطالة في الانخفاض لتصل إلى 10 بالمائة سنة 2011 لتصل إلى 9.8%سنة 2014 .

ويرجع هذا الانخفاض الملموس في معدلات البطالة إلى خلق مناصب عمل جديدة , و رغم هذا الانخفاض في معدلات البطالة إلا أنها مازالت تمثل خطر على امن المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني:

الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

تمهيد:

في العصر الحالي تعتبر الاستثمارات من أهم العوامل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما، وهذا ما جعل الكثير من الأشخاص يهتمون بالاستثمار وكذلك لما يجنى من عوائد كبيرة. بما أن للاستثمار أهمية بالغة فإن المشاريع الاستثمارية ذات أهمية عظمى في الاقتصاد الوطني ،لكنها محاطة بالمخاطر لذلك يجب على المستثمر أن يكون على دراية كاملة بكل الجوانب المحيطة به ، ومعرفة جميع العناصر المكونة للمشروع.

لذلك رأينا أن نقسم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث أساسية هما :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

المبحث الثاني: متابعة المشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى

المبحث الثالث: تقييم المشاريع الإستثمارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

المطلب الأول: ماهية الإستثمار.

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار: لقد تعددت مفاهيم الاستثمار من الناحية الاقتصادية أو الإدارة المالية

1 . مفهوم الاستثمار بالمعنى ألاقتصادي:

يعتبر مصطلح من المصطلحات الاقتصادية الشائعة الاستعمال وغالبا ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجبات المادية، وذلك لأن الاقتصاد بين ينظرون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يغلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية،وبالتالي فإن كان المال عنصر إنتاج فلابد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.[1]

-حسب المفهوم الاقتصادي فإن الاستثمار هو التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية و هو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي :

الزمن , مردودية و فعالية العملية , الخطر المرتبط بالمستقبل. [2]

2. مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية :

غالبا ما ينظر إلى الاستثمار من طرف رجال الإدارة على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأدوات والأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع.....الخ

فقد كثرت التعاريف حول الاستثمار وقد تعمل بعضها البعض من التشابه مثلا يرى غيتون أن الاستثمار هو تكاثر معدات الطاقات الموجودة، و الاستثمار هو عبارة عن تضحية لضمان المستقبل.[3]

وبصفة عامة :

يقصد بالمشاريع الاستثمارية أنها تلك المشاريع التي يتوقع أن يوزع العائد منها على عدد من السنوات تزيد عن العام الواحد، و تنقسم إلى استثمارات قصيرة الأجل، واستثمارات طويلة الأجل

[1] جودان طاهر حيدرة, "مبادئ الاستثمار" ,دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان الأردن 1997 , الطبعة الأولى ص13- ص14

[2] جميل أحمد توفيق , الاستثمار وتحليل الاوراق المالية ، دار المعارف بمصر ، ص104

[3] ميلودي أبو بكر" إختيار الإستثمار وتقييم المشاريع " دار الآفاق سنة1999 ص 12.

– أما الاستثمارات قصيرة الأجل، فهي تمثل الاستثمارات في الأصول المتداولة، والتي يسهل تحويلها إلى أصول نقدية إذا ما رغبت المؤسسة في ذلك، و يكفي تقييم الربحية المتوقعة من هذه الأصول في الأجل القصير فقط.

– وأما الاستثمارات طويلة الأجل، فهي تلك التي لا تعطي ربحا سريعا في الأجل القصير وليس من المنطقي تقييم ربحيتها في الأجل القصير، فبذلك يمكن القول بأن أي تخصيص للأموال يترتب عليه آثار في الأجل الطويل المتوسط هو"استثمار".

الفرع الثاني: أخطار الاستثمار:

من المعروف أن جميع أنواع الاستثمار تتعرض لعدة أخطار تعود إلى أسباب مختلفة , و هذه الأخطار لا تنصب على أصل الاستثمار فقط بل تقع أيضا على دخله ، و لا يقصد بالأخطار احتمال الخسائر فقط لأن الأخطار تنطوي أيضا على احتمال الربح و لا يمكن لأي مستثمر أن يرسم خطته على أساس سليم إلا إذ كان ملما بالأخطار التي يتعرض لها استثماره .

و بالتالي فبعد أن ينتهي المستثمر من تحديد أهدافه الاستثمارية و الإلمام بالاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لتحقيق هذه الأغراض و قبل اختبار الأنواع العامة للاستثمار ينبغي عليه أن يكون على بينة تامة من الأخطار التي سيقابلها.

و لا يعني هذا أن الخطر ينبغي تجنبه أو على الأقل تخفيضه،لأن بعض المستثمرين يمكنهم تحمل الكثير من الأخطار،و لكن البعض الآخر لا يتمكن من ذلك، ومن ثم فالأمر الهام هو الربط بين الأغراض و بين تحمل الخطر و ذلك بطريقة واقعية رشيدة و في الواقع أن المشكلة المركزية للاستثمار هي تصميم برنامج يمكنه من مقابلة أغراض و أهداف المستثمر بدون أن يتحمل أخطارا تفوق طاقته و مقدرته، ويمكنه أن ينتج دخلا أو عائدا يتناسب مع تلك الأخطار، ويلاحظ أن المستثمر كثيرا ما يسأل نفسه: ما هو العائد الذي أقصده؟ و بعد ذلك يعد برنامجه الإستثماري سعيا منه للحصول على هذا العائد، إذ أن مثل هذا الاتجاه بعيد عن الحقيقة لأن الطريق الصواب الذي يجب على المستثمر أن ينتهجه هو أن يطرح على نفسه السؤال التالي :

ما هي أهداف الإستثمار و ماهي الاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحساب لتحقيق هذه الأهداف، و ما هو العائد الذي أرجوا الحصول عليه إذا أمكن ذلك الوفاء بالأغراض و الاعتبارات؟.[1]

[1] عقيل جاسم عبد الله كتاب تقييم المشروعات عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية1999 ص13.

ومنه يتم تصنيف أخطار الإستثمار كما يلي :

يمكننا القول أن هناك نوعين رئيسيين من اخطار الإستثمار و هما :

- إحتمال خسارة دخل أو أصل من الأموال المستثمرة
- إحتمال إنخفاض قوتها الشرائية و يمكن تصنيف هذه الاخطار بشيئ من التوسع كالآتي:

1- الخسارة في جانبي الدخل أو الأصل بحدث نتيجة للآتي:

أ- الإنخفاض في جودة الإستثمار (الخطر المالي):

- سوء الإختيار المبدئي
- تدهور حالة أوراق كانت قوية في الماضي

ب- التغيرات الدورية(الخطر الدوري):

- في النشاط الإقتصادي كله
- في نشاط صناعة معينة أو شركة معينة
- في أسعار الاوراق المالية

جـ- تقلب أسعار الفائدة (خطر سعر الفائدة):

- السندات
- الأسهم الممتازة
- الأسهم العادية

د- التغيرات الجوهرية في التكوين الإقتصادي و الإجتماعي (الخطر السياسي)

2: الخسارة في القوة الشرائية للأصل أو الدخل تحدث نتيجة لتغير قيمة النقود (خطر القوة الشرائية).[1]

كما تتمثل مخاطر الإستثمار في عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من راء الإستثمار بل قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع'

ولما كان نوع من أنواع الإستثمار عائد فإنه أيضا لكل نوع من أنواع الإستثمار مخاطر و لكن هذه المخاطر قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية

تنقسم المخاطر إلى قسمين رئيسيين:

- مخاطر نظامية
- مخاطر غير نظامية.[2]

[1] عقيل جاسم , مرجع السابق, ص13.

[2] ناظم محمد ,نوري الشمري , طاهر فاضل البياني , احمد زكريا صيام "أساسيات الإستثمار العيني والمالي " الطبعة الأولى عمان الأردن 1999, ص 317 - 318 .

1 . المخاطر النظامية: هي تلك المخاطر التي تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظام المالي العام،وليس للمشروع بعد ذاتي دور رئيسي فيها حيث أن التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية والمحلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا هي مصدر رئيسي للمخاطر النظامية نتيجة اختلاف العوائد بسبب تغيير أسعار الأدوات الإستثمارية نظرا للظروف المحيطة والتي تتمثل أساسا في :

ا – مخاطر أسعار الفائدة: لتقلبات أسعار الفائدة آثرها على أرباح فترة معينة ارتفع أسعار الفائدة،فإن ذلك سوف يؤثر سلبا على معظم الفوائد.

ب– مخاطر السوق: أن تعرض السوق للهزات و الإنهيارات المفاجئة و تقلب أسعاره فجأة فالإنخفاض سيؤثر على المتعاملين نتيجة عمليات المضاربة.

ج– مخاطر التضخم والإئتمان: للقوة الشرائية للنقود سيؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية للموجودات والصول الإستثمارية الأمر الذي يؤدي إلى مأزق مالي وربما عسر مالي كذلك لصاحب المشروع جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية نتيجة الاقتراض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة، نظرا لتغير القوة الشرائية للنقود.

2 . المخاطر الغير نظامية: وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الإستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة بعض التعاملات الإستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد

نجد أن المخاطر النظامية هي مخاطر عامة بينما المخاطر الغير نظامية هي مخاطر خاصة تخص إستثمار دون غيره فتؤثر على سعر المشروع والمخاطر غير النظامية تتمثل في :

ا– مخاطر النشاط الصناعي: مثل تطور العلمي وظهور أنواع مناسبة للآلات والمعدات المستعملة.

ب– مخاطر قانونية واجتماعية: كالتأمين على بعض المشاريع مما يؤثر على مصلحة المستثمرين.

ج– مخاطر إدارية ومالية: سوى التخطيط والتنبؤ لعدم كفاءة القائمين على إدارة المشروعات واتخاذ القرارات السليمة. [1]

الفرع الثالث: خصائص الإستثمار:

إن الخاصية الأساسية للاستثمار هي المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المتوقع بالإيرادات و العوائد المستقبلية، و طالما أن مجموع التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، فان الاستثمار يتولد عنه عائد مادي ، لكن قد يكون هذا الشرط كافيا لقبول الاستثمار، حيث يشترط أن تكون الربحية مقبولة، [2]

[1] ناظم محمد نوري الشمري ,مرجع السابق ص 320

[2] عقيل جاسم ، مرجع سابق،ص29

و يتوقف قبول الربحية على عاملين:

– مقارنة ربحية الاستثمار بالعوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمارات البديلة، حيث يترتب على قبول الاقتراح التخلي عن عوائد الفرصة البديلة.

– تقييم الخطر الذي ينطوي عليه تنفيذ الاستثمار ، و ما إذا كان عائده يغطي هذه المخاطر، أي تحليل العائد إلى الجانبين:

العائد في ظروف التأكد (العائد خالي الخطر)، و العائد مقابل الخطر.

بالإضافة إلى الربحية و الخطر، توجد بعض الجوانب الأخرى التي يجب أخذها في الحسبان كحالة الضرورة كمبرر للاستثمار، و ينصح في مثل هذه الأحوال تقييم المخاطر و لو بطريقة تقريبية ، لذلك تعتبر الربحية و الخطر محور الدراسة و التحليل قبل اتخاذ القرار بالاستثمار، إضافة إلى أن الاستثمار يتوقف على الموارد المالية التي تعتبر بمثابة قيود لتحديد حجم هذا البرنامج و ما يتضمنه من مشروعات.[1]

كما يتميز الإستثمار بخصائص وأهداف التي يسعى إليها المستثمر أما الخصائص فتتمثل فيما يلي:

1– تكاليف الإستثمار:

هي تلك المصاريف الأزمة لإنشاء المشروع و التي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يصبح هذا الأخير جاهزا لتحقيق تدفقات نقدية و تتمثل هذه النفقات في:

ا– تكاليف الأصول الثابتة: وتدخل فيها كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، مباني،معدات وآلات،وهي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع.

ب– التكاليف الخاصة بإعداد الأصول الثابتة: النقل ،التأمين، التركيب،

ج– التكاليف المتعلقة بالدراسات التقنية: وهي كل النفقات التي تنفق قبل إنطلاق المشروع مثل مثل : مصاريف التصميمات والرسومات الهندسية للمشروع بإضافة الى أنواع أخرى من التكاليف كتكاليف التجارب وتكاليف إجراءات الدورات التدريبية.

2– تكاليف التشغيل: تدمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار والمتمثلة في دراسة المشروع الى بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل و من بين هذه التكاليف : النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين، كالأجور، مصاريف الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية.

3– التدفقات النقدية: هي كل المبالغ المالية المنتظرة تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار.[2] وتحسب هذه التدفقات صافية بعد خصم المستحقات على الاستثمار مثل:

[1] نفس المرجع سابق،ص29

[2] شابي سفيان- بوتيت محفوظ " تقييم و تمويل المشاريع الإستثمارية " مذكرة تخرج الجزائر سنة 2002ص 12

الضرائب والرسوم.

وتحسب التدفقات النقدية كما يلي:

الهامش قبل الإهلاك = المبيعات – النفقات

الربح الإجمـــالـي = الهامش قبل لإهتلاك– الإهتلاك

الربح الصافـــي = الربح الإجمالي– الخزينة

التدفق النقــدي = الربح الصافي – الإهتلاك

4– مدة حياة الاستثمار: هي التقدير الزمني للتدفقات النقدية الموجبة لهذا الاستثمار ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية لمختلف الوسائل، والتركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

5 – القيمة المتبقية: بعد انتهاء مدة حياة الاستثمار نقوم بتقدير القيمة حيث تمثل الجزء الذي لم يهتلك من التكلفة الأولية، وتعتبر القيمة إيراد بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

الفرع الرابع أهداف الاستثمار:

يعتبر حصر أهداف الاستثمار من المستحيل لأنها تختلف حسب نوع الاستثمار أو طبيعة المشروع الاستثماري نفسه.

فيمكننا أن نميز بين أهداف المشاريع العمة من جهة وأهداف المشاريع خاصة، فإن الهدف الرئيسي لها هو تحقيق أقصى ربح ممكن و ذلك من أجل استمرار المشروع ونموه و من بين هذه الأهداف أهداف ثانوية وهي:

. تحقيق أقصى قدر من المبيعات من أجل الحصول على شهرة في الأسواق

. زيادة الإيرادات و من ثم أهمية الأرباح

. الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة

. تدعيم الهيكل الاقتصادي

. خلق أنشطة جديدة

أما إذا كانت المشاريع عامة فإن الهدف الأساسي هو تحقيق منفعة عامة سواء كانت تحقق أرباح أولا لكن هذا لا يعني أن المشاريع العامة لا تهتم بتحقيق الربح لأن أهدافها متعددة وهي :

. الحصول على موارد مالية لتمويل النفقات بدل من أللجو الى الضرائب

. تحقيق النافع من خلال الخدمات مثل : النقل، المواصلات.[1]

[1] شابي سوفيان ,مرجع سابق ص13

. القضى على البطالة

. تصدير المنتجات والسلع المادية من أجل الحصول على العملة الصعبة

. الحصول على ميزان مدفوعات متوازن

كما يمكن أن نجد مشاريع مختلفة الاستثمار يكون الهدف منها مواجهة المشاكل الاقتصادية بصورة مشتركة.

. محاولة التقليل من مخاطر الاستثمار وذلك بتوزيع الأعباء على المشتركين

. العمل على اختراق الأسواق التي توصف بصعوبة خرقها

. إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وتعزيز الروابط

الفرع الخامس : حوافز الاستثمار :

للاستثمار حوافز متعددة ومهمة تخفف من نقل أعبائه وتتمثل هذه الحوافز في :

1.الامتيازات الجبائية: وتتمثل في التخفيضات والإعفاءات الجبائية كالإعفاء من الرسوم العقارية وذلك من أجل تشجيع المستثمرين

2 . الامتيازات الجمركية: تتمثل في خفض الرسوم الجمركية على أنواع من الموارد أوعلى سلع معينة وذلك من أجل تسهيل عمليات النقل بين الدول

3 . الامتيازات المالية: وتتمثل أساسا في المساعدات المالية والتشجيعات الممنوحة في مجالات معينة تكون ضمن الخطط التنموية، إلى جانب منح القروض بفوائد منخفضة أو بدون فوائد،والتسهيلات التي تكون كالتموين بالموارد الأولية ووسائل الإنتاج

* و من هذا كله نستنتج أن الاستثمار يهدف إلى تطوير الاقتصاد بصفة خاصة بحيث يؤدي إلى انتعاش والرفاهية للأفراد. [1]

الفرع السادس: تصنيفات الإستثمار و قرارته :

كثرت وتعددت أنواع الإستثمار باختلاف النظر إليها فقد يتم تصنيفها

1. وفقا لشكل أو ملامح التدفق:

أ. الإستثمارات في الأراضي والتحف والمجهرات والمعادن الثمينة:

تتمثل المتدفقات النقدية الخارجة في ثمن شراء الأصل ألاستثماري، بينما التدفق الداخل يتمثل في ثمن بيع الأصل في نهاية المدة. [2]

[1] نفس المرجع السابق ص 14

[2] ناظم محمد نوري الشمسي. طاهر فاضل البياني .احمد زكريا صيام " أساسيات الإستثمار العيني والمالي " عمان ألأردن 1999 ص 179

ب . الإستثمارات في الأوراق المالية (الأسهم والسندات): ويتمثل التدفق النقدي الخارج في ثمن شراء الأوراق المالية، أو التدفقات الداخلية عبارة عن الفوائد السنوية في خالة السندات أو الأرباح والتوزيعات بالنسبة للأسهم وقيمة الأوراق في نهاية مدة ألاستثمار..

ج . الإستثمار في المصانع والتجهيزات الضخمة حق النتفاع بالأرض وبراءة ألإختراع:

ويترتب على هذا النوع تدفقات نقدية خارجة في السنوات الأولى أي مرحلة الإنشاء والإعداد للمصنع قبل بدء التشغيل ثم تحدث التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن العمليات (المكاسب النقدية السنوية) وفي النهاية عند الأخذ في الحسبان النفقات المترتبة على تجريد المصنع.

د . الاستثمار في مختلف أنواع الأجهزة والمعدات:

ويكون ثمن شراء الأصل الإستثماري وتركيبه عبارة عن تدفقات نقدية خارجة، أما الفوائد السنوية بالإضافة إلى قيمة الأصل كخردة في نهاية المدة فهي تدفقات نقدية داخلة.

و. الإستثمارات منعدمة العائد النقدي:

كإنشاء مطعم أو كافيتيريا داخل الشركة النقدية وجبات سريعة ومجانية للعمال، إسكان العاملين، أجهزة الوقاية من التلوث،ومعظم الاستثمارات التي تنفذها الدولة لأهداف اجتماعية.في هذا النوع من الاستثمارات تكون التدفقات النقدية الداخلة عبارة عن قيمة هذه الأدوات أو مخلفات المبني في نهاية العمل.الافتراضي، أما التدفقات الخارجة فهي تكلفة ألإنشاء والإعداد للمساكن أو الكافيتيريا، وثمن شراء أجهزة الرقابة.

2. حسب طبيعة الإستثمار:

أ . الإستثمار الحقيقي: و يتمثل في إستثمار الأراضي المباني، تجهيزات الإنتاج.....الخ،وبالتالي فهو إستثمار يساهم في زيادة الدخل والناتج القومي.

ب . الإستثمار المالي: هي توظيف في أصل من الأصول، المالية مثل الأسهم والسندات والمقبولات البنكية، شهادات الإيداع

وقد يكون الاستثمار المالي استثمار قصير الأجل وطويل الأجل

أما إستثمار قصير الأجل فيأخذ شكل الأسهم والسندات، التعهدات المكفولة وقد يصبح الإستثمار المالي إستثمارا حقيقيا، فعندما تقوم المؤسسة بإصدار الأسهم والسندات فإن ذلك سيؤدي لخلق طاقة إنتاجية أو توسيع الطاقة الإنتاجية وهذا هو ما يعرف بالاستثمار الحقيقي.

3 حسب القائم بالإستثمار:

أ . إستثمار شخصي:

وهو يخص شخص أو فرد واحد حيث بإمكان الفرد استخدام ما يتاح له من موارد أو أموال في القيم،باستثمارات مالية كشراء الأسهم أو القيم بإستثمارات مادية كشراء العقارات وغيرها. [1]

[1] ناظم محمد نوري الشمسي, مرجع سابق , ص 180

ب . إستثمار مؤسسي:

هو ذلك الإستثمار الذي تقوم به المؤسسة (شركة أو هيئة) ولكنه قد لا يختلف كثيرا عما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي فالمؤسسة تقوم بعمل أو تنفيذ إستثمارات مادية،وكذلك إستثمارات مالية،إلا أن وجهة الإختلاف قد تتركز في حجم الإستثمار ذاته.[1]

4 – تعدد الإستثمارات:

قد يقوم الشخص سواء كان طبيعيا أو معنويا بإستثمار واحد أو تنفيذ أكثر من إستثمار واحد في نفس الوقت وبذلك فالتقسيم هذا يشمل على :

أ . الإستثمار الفرد ي:

هو القيام بتنفيذ استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص الطبيعي أو المعنوي بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي.[2]

ب . الإستثمار المتعدد:

هي التي تشمل على أكثر من أصل والتي هي ذات طبيعة مختلفة و لذلك فهي تحتوي على إستثمارات متعددة تمييزا لها عن الإستثمار الفردي السابق الإشارة إليه، والمحفظة بالتعريف تظم عددا مختلفا من الإستثمارت المالية والمادية في نفس الوقت فالشركة لديها محفظة مكونة من المعدات والآلات، المخزونات والحسابات المدينة وكل بنود الأصول، وكذلك بالنسبة للمستثمر الذي يقوم بشراء عدد من الأوراق المالية لشركات مختلفة فيكون بذلك قد شكل أو كون محفظة من الأوراق المالية[3]

ج. الإستثمار الخاص والإستثمار العام:

قد يتم الإستثمار عن طريق شخص أو مجموعة من الأشخاص تحث أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة،بينما يقوم بنفس الإستثمار الشركات التابعة للدولة وهي ما يطلق عليها القطاع العام ويكون معيار التفرقة بين النوعين قائما على أساسا لنهائي الذي يريد المستثمر تحقيقه سواء كان المستثمر خاص أو عام.

د. جنسية الإستثمار:

نجد نوعين من الإستثمار حسب جنسيته فقد يكون محلي أو دولي.

– **.** الإستثمار المحلي (الوطني): هو ما يقوم به الأفراد والمنشآت الوطنية

–. الإستثمار الدولي: هو ما تقوم به الشركات والهيئات الأجنبية وقد يتم ذلك بدول مشاركة مع الجانب الوطني.[4]

---

[1] نفس المرجع السابق ص 180

[2] محمد مطر:"إدارة الإستثمارات مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان 1999.ص17

[3] محمد مطر مرجع سابق 17 ص

[4] نفس المرجع السابق ص 27 - ص28

5 . التصنيف حسب الهدف: من أهم الاستثمارات المنصفة حسب الهدف

أ . الاستثمارات الحديثة والمنتجة: هي استثمارات معدة مباشرة من أجل الإنتاج تهدف أساسا الى

– تدنيه التكاليف وذلك باستعمال أفضل توليفة لعوامل الإنتاج المتاحة

– تحسين جودة ونوعية المنتجات دون رفع السعر

ب . الاستثمارات الضرورية: وهي تلك الاستثمارات الناشئة داخل المؤسسة تعمل في إطار المصالح العمومية لذا فهي تدعى " استثمارات الصالح العمومي "

ج . استثمارات الإستراتيجية: الهدف منها هو تحسين المناخ الاجتماعي والبحث العلمي وخلق شروط ملائمة لسير المؤسسة أو تأخذ شكل دفاعي لحماية مصالح المؤسسة كما تأخذ شكل هجومي على المؤسسات الأحرى.

د . الاستثمارات الاجتماعية : تتمثل هذه الاستثمارات في وضع وتوفير جهد العمال بهدف تحسين المناخ الاجتماعي.

* الاستثمارات التحسينية: نجد من أهم هذه الاستثمارات القيام بالإشهار للتعريف بالمنتجات بهدف تحسين صورة المؤسسة أمام الغير.

الفرع السابع: قرارات الاستثمار :

توجه المنشآت باستمرار مشكلة اختيار أفضل الاقتراحات الاستثمارية للقيام بتنفيذها في المستقبل،ويقتضي هذا الاختيار إعداد خطط استثمارية بعيدة المدى بجانب الخطط القصيرة المدى،بما يمكن المنشأة من ترشيد الإنفاق الاستثماري واختيار نسب الاقتراحات التي تستهدف في النهاية تعظيم ثرة الملاك و من المعتقد أن ترشيد الإنفاق الرأس مالي يعد ضرورة حيوية لكافة المنشآت سواء كانت منشآت القطاع الخاص أو منشآت القطاع الحكومي.[1]

فعندما يقرر الفرد المسئول في مؤسسة خاصة أو عامة القيام بمشروع معين(باستثمار) فهو بالواقع يتخذ قرار بالتخصيص الموارد المتاحة له لتنفيذ المشروع المنتقي وبإعطائه أفضلية وأسبقية على غيره من المشاريع الممكنة فاستعرضها وحللها وقارن نتائجها من حيث تحقيقها للأهداف التي يأمل بالحصول عليها نتيجة تنفيذ الإستثمار ثم انتقى منها ما اعتقد انه الأحسن والأفضل،أي انه يسعى للحصول على الأقصى " المنافع " من الموارد المتاحة.[2]

وعليه فأن سياسة الإستثمار في المؤسسة ناجمة عن سلسلة من التفاعلات والتدخلات التي تعكس الجانب التقني والجانب التنظيمي،حيث أن هذا الأخير يأخذ بعين الإعتبار مراكز القرار التي تتدخل في

[1] منير ابراهيم هندي , تنظيم المشروعات في مجال الإستثمار, مصر 1999ص 227.

[2] زكي حنوشي , إبراهيم حباني, تنظيم المشروعات الصناعية ,1999 ص 9

اختيار الإستثمار وتخلق التفاعلات إما فيما يتعلق بالصفة والتقنية المتواجدة في المؤسسة فهي تخص كل التقسيمات والتطبيقات الخاصة بمختلف معايير الإستثمارات والتي تتعلق بصفة مباشرة بعمل المؤسسة.

1 . معايير إتخاذ القرار الإستثماري :

ا – دراسة المشروع: تتم هذه الدراسة عن طريق دراسة المشروع إقتصاديا واجتماعيا أي ينبغي على المؤسسة أن تعرف ماهي إسهاماتها الإقتصادية وكذا قدراتها بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة لها بحيث يجب على المؤسسة أن تؤدي إسهاماتها إلى إرتفاع الإنتاج والتحسين في النوعية.

كما يجب أن يهدف المشروع المحقق إلى إتاحة فرص إمتصاص جزء من البطالة، عن طريق خلق مناصب شغل جديدة في المنطقة المعزولة وكذا المساهمة في تطويرها وتنميتها.

ب – مواجهة المخاطر مقارنة بالعائد: يفترض في ٱستثمار أن المستثمر العادي لا يجيد المخاطرة والمستثمر يتطلع الى ألاستثمارات التي تعطي أعطى العوائد بأقل درجة من المخاطرة و مع ذلك فإن هناك بعض المستثمرين لا يمانعون في تحمل المزيد من المخاطرة مع أمل تحقيق عوائد أعلى وبشكل عام فإن معظم المستثمرين من متجنبي المخاطرة والعملية الاستثمارية إجمالا هي عملية مبادلة مابين العائد والمخاطرة وعليه كلما زادت فإن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر[1]

ج – الإدارة المالية: لا حظنا أهمية التنبؤات بالتدفقات النقدية والتي تتطلب مهارات وكفاءات خاصة وتعاون وتنسق بين الإدارة المالية والإدارات الأخرى كالمبيعات والإنتاج والشراء ....الخ وعليه على الإدارة المالية أن تحقق المتلائم والتناسق بين الاستثمارات والتمويل[2].

2– الأسس و المبادئ العلمية للاتخاذ القرار الإستثماري:

يجب مراعاة أمرين أساسيين هما:

ا– أن يملك في اتخاذ هذا القرار يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم على الخطوات التالية:

. تحديد الهدف الرئيسي للاستثمار

. تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار

. تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار الاستثماري

. تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة

. اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف

ب . يجب مراعاة بعض المبادئ والمعايير المهمة قبل الوصول للقرار والمتمثلة فيما يلي:

* مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: فكلما زادت القرص الاستثمارية المتاحة تتوفر لدى متخذي القرارات[3]

[1] حودان طاهر حيدر مرجع سابق ص 95

[2] رضوان وليد, أساسيات في الإدارة المالية مدخل قرارات الاستثمار وسياسات التمويل,1997 ص 122

[3] محمد مطر مرجع سابق ص 32

مرونة أكبر في اتخاذ القرار الناجع والصائب الذي يحقق من خلاله أهدافهم

* مبدأ الخبرة والتأهيل: متخذ القرار عليه أن يكون على دراية كاملة وخبرة عالية والتي قد لا تتوفر لدى فئة المستثمرين

* مبدأ الملائمة : فيجب على المستثمرين أن يراعي عند وضع الإستراتيجية الاستثمارية حسن اختيار مجال الاستثمار الذي يجب أن يكون مناسبا وملائما[1].

* مبدأ التنويع : هناك التنويع أو التشكيل على أساس جهة الإصدار كذلك هناك التنويع وفقا لتواريخ الاستحقاق الذي تحكمه سياسات بديلة من أهمها السياسة الهجومية

سياسة تدرج تواريخ الاستحقاق وسياسة لتركيز على الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل دون الاستثمارات متوسطة الأجل.

في الأخير نصل إلى أن المستثمر حتى يضمن تماما تحقق العائد أي الهدف المنشود من استثماراته يجب أن يتحقق الشرطين الأساسيين الآتيين

أ . أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة

ب . أن يكون أيضا متأكد تماما فيما يخص التوقيت،وفي حالة نشأة أو تواجد احتمال حول عدم تحقيق هذين الشرطين المذكورين سوف يؤدي هذا إلى مخاطر تحيط بالاستثمار. [2]

[1] نفس المرجع السابق ص 33

[2] منير ابراهيم هندي ,مرجع سابق ص225

المبحث الثاني: متابعة المشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى:

بعد أن تناولنا في المبحث السابق الاستثمار من كل الجوانب يستلزم علينا التطرق للمشروع الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه من ثم أنواع المشاريع الاستثمارية وأخيرا خصائص ومراحل المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: التعريف على المشروع ألاستثماري وخصائصه:

الفرع الاول: تعريف المشاريع الاستثمارية:

يقصد بالمشاريع الإستثمارية أنها تلك المشاريع التي يتوقع أن يوزع العائد منها على عدد من السنوات تزيد عن العام الواحد، و تنقسم إلى استثمارات قصيرة الأجل، واستثمارات طويلة الأجل،

أما الاستثمارات قصيرة الأجل، فهي تمثل الاستثمارات في الأصول المتداولة، والتي يسهل تحويلها إلى أصول نقدية إذا ما رغبت المؤسسة في ذلك، و يكفي تقييم الربحية المتوقعة من هذه الأصول في الأجل القصير فقط.

وأما الاستثمارات طويلة الأجل، فهي تلك التي لا تعطي ربحا سريعا في الأجل القصير وليس من المنطقي تقييم ربحيتها في الأجل القصير ،فبذلك يمكن القول بأن أي تخصيص للأموال يترتب عليه آثار في الأجل الطويل المتوسط هو"استثمار".[1]

« المشروع الاستثماري عبارة عن مجموعة من الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تنظمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب »[2]

الفرع الثاني: انواع المشاريع الاستثمارية:

يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية وفقا لعدة معايير، وفقا لشكل التدفق النقدي و وفقا للهدف،

1- المشاريع الاستثمارية وفقا للتدفق النقدي المترتب عنها:

أ_ الاستثمارات في الأراضي و التحف و المجوهرات و المعادن النفيسة"الاستثمارات الحقيقية" و يمثل التدفق النقدي المترتب عنها، ثمن بيع الأصل.

ب –الاستثمار في الأوراق المالية" أسهم و سندات"، ويمثل التدفق النقدي المترتب على هذا الاستثمار، الفوائد السنوية في حالة السندات، أو الأرباح و التوزيعات بالنسبة للأسهم، هذا بالإضافة إلى قيمة هذه الأوراق في نهاية المدة. [3]

[1] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، 1990 ص244

[2] لويزي حسينة ,مخيدس زهرة ,تمويل المشاريع الإستثمارية حالة سونلغاز. مذكر تخرج جوان 2000 ص3.

[3] عبد الغفار حنفي , مرجع سابق, ص244

ج_الاستثمار في المصانع و التجهيزات الضخمة، حق الانتفاع بالأرض، براءة الاختراع، إلى غيرها، و يترتب عنه مكاسب نقدية سنوية.

د_الاستثمار في مختلف الأجهزة و المعدات.

و_الاستثمارات منعدمة العائد النقدي: مثل إنشاء مطعم داخل الشركة لتقديم وجبات مجانية للعمال، و يترتب على هذا النوع من الاستثمارات تدفقات تمثل قيمة بيع الاستثمارات عند نهاية العمر الافتراضي.

2- المشاريع الاستثمارية حسب الهدف أو الغرض: كما يلي:

أ_ الإستثمارات التوسعية: الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للشركة، و ذلك بإدخال منتجات جديدة، أو بزيادة الإنتاج لزيادة المبيعات الحالية.

ب- استثمارات تهدف إلى التطوير و الترشيد : الهدف من هذه الاستثمارات تدنية التكلفة بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الإنتاجي و تحديثه للتقليل من العمالة.

ج- الاستثمارات الإستراتيجية: تهدف إلى المحافظة على بقاء و استمرار المشروع، مثلا في مجال البحوث، أو تعديل سياسة الشركة، و تتميز هذه الاستثمارات أنها صعبة التقييم.

د- استثمارات تفرضها الظروف أو بواسطة الدولة: و هي استثمارات غير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للشركة،"كافيتيريا، مساكن للعمال..."، كما قد تكون استثمارات لا تتم بطريقة اختيارية، كتدبير مواقف للسيارات مثلا.

و بالرغم من هذه التصنيفات فيمكن أن يترتب على استثمار معين عدة أغراض في نفس الوقت، كأن يؤدي استثمار توسعي إلى التطوير و الترشيد.[1]

الفرع الثالث: خصائص و مراحل المشاريع الاستثمارية :

1 خصائص المشاريع الاستثمارية :

حسب التعاريف المقدّمة حول المشروع فإنّنا نجد أنّه يتميز بالخصائص التالية :

- تلبية احتياجات خاصة (الفرد، وأخرى عامة(تخص المجتمع).
- يتميز ببداية و نهاية من اجل تلبية الحاجة.
- كما يمثل شيئا جديدا كاختراع أو شيئا قد قام به البعض من قبل
- يمثل المشروع درجة كبيرة من التعقيد، فهو يحتاج إلى تدخّل العديد من التخصّصات من اجل إنجازه وتحقيق هدف إنشائه.[2]

[1] نفس المرجع السابق

[2] سمير محمد عبد العزيز, دراسات جدوى الاقتصادية وتقييم بين المشروعات , مصر 1997ص283

ممّا سبق، نجد المشروع مضمونه رهينة لتحقيق تلبية الحاجة، فيما تلزم إداراته و على الدّوام رعاية ما يلي:

- الالتفات نحو الهدف النهائي
- التغيرات و محاولة التأقلم معها خاصة من حيث أهميتها.
- اقتراح الحلول التي تعتمد ليس فقط على التكاليف، وإنّما أيضا على المواعيد و الفعاليات التقنية.
- تحتاج الاستثمارات الرأسمالية إلى مبالغ ضخمة و لذلك ينبغي السعي لتأمين هذه المبالغ بشكل مسبق وذلك من أجل الحصول على الأموال في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.
- إنّ شراء الأصول الثابتة في وقت متأخر يفوت فرص الرّبح أو يجعل عملية الحصول عليها صعبة لذلك يجب التفكير بشكل مسبق يمثل هذه القرارات.
- إنّ عملية تخطيط الاستثمارات تدعوا للتنبؤ بالمستقبل و تقدير التدفّقات النقدية المتوقعة في المستقبل من هذه الاستثمارات و هذا يساعد على نجاح التخطيط النقدي.

الفرع الرابع مرا حل المشاريع الاستثمارية :

يمرّ المشروع الاستثماري بعدّة مراحل يمكن تلخيصها فبما يلي:

1- مرحلة تحديد المشروع الاستثماري : عادة ما يبدأ المشروع الاستثماري بفكرة يتم اقتراحها ثم تاتي مرحلة تحديد المشروع المتضمن للفكرة حيث تمرّ هده الأخيرة بعدّة مراحل من الدّراسة و البحث و التحليل و في هذه المرحلة يتم اختيار نوعية المشروع و يراعى في اختيار هذا البديل او ذاك أن يتوافق مع خطط المنشأة المتعلقة في تحقيق معدّلات نمو معينة.

2- مرحلة إعداد المشروع :

و تتضمن هذه المرحلة اعداد دراسة جدوى المشروع من نواحي مختلفة و تتمثل في :

- دراسة الجدوى الفنية للمشروع أي إمكانية تنفيذها.
- دراسة الجدوى التسويقية للمشروع أي مصادر التمويل.
- دراسة الجدوى المالية و تختتم هذه المرحلة بإعداد تقرير يضم دراسة الجدوى ة التي تهدف إلى توضيح نجاعة المشروع من عدمه.

3- مرحلة تقييم المشروع قبل تنفيذه :

و يشمل التقييم المالي أو التجاري و الإجتماعي للمشروع قبل تنفيذه، ولإعداد قرار التنفيذ، تقوم الجهات الممولة للمشروع بتقييمه قبل تنفيذه سواء كانت الجهات التي تقوم بالتقييم وطنية أو أجنبية.[1]

[1] سمير محمد عبد العزيز,مرجع السابق , ص 283-284

4- مرحلة التنفيذ :

و يتم في هذه المرحلة تحديد مراحل التنفيذ و توقيتها و تنفيذ الإشراف و المراتبة وتسجيل ما يتم تنفيذه، و يجب أن يكون تحديد التنفذ قائما على التركيز و الجودة (أي أن يكون جيدا) و إن كان العكس فإن ذلك يؤدي إلى عدم جدوى المشروع.

5- مرحلة تقييم المشروع بعد تنفيذه :

تشمل هذه المرحلة التقييم المالي أو التجاري و التقييم الاقتصادي و الاجتماعي للمشروع بعد تنفيذه، وتجدر الإشارة إلى أنّ تقييم المشروع بعد تنفيذه يختلف عن تقييمه قبل التنفيذ مع العلم ان المقاييس المستخدمة في التقييمين هي واحدة.

فالتقييم بعد تنفيذ المشروع يعالج التدفقات الداخلية و الخارجية المتوقعة أو المقدرة للمشروع قبل تنفيذه.
و الهدف من التقييم هو معرفة الاختلالات و الانجرفات التي يتعرض لها المشروع، و ايجاد الطرق و الوسائل للاستفادة منها في تحسين المشروعات المستقبلية.[1]

المطلب الثاني: المقارنة بين المشاريع:

إن أحد أسباب فشل العديد من المشاريع في العديد من الدول النامية يعود إلى عدم اعتماد إقامة تلك المشروعات إلى الدراسة والتحليل و المفاضلة فيما بينها، للوصول إلى البديل أو المشروع الذي يتناسب مع الإمكانيات المادية و البشرية والمالية المتاحة، لأن قيام مثل هذه المشروعات الفاشلة يعني أيضا المزيد من تبذير للموارد التي تكون البلدان في أمس الحاجة لها، لذا فان عملية المفاضلة بين المشاريع يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

الفرع الأول: أهمية المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية:

يمكن أن تعود أهمية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية إلى عاملين هما:

1- ندرة الموارد الإقتصادية:

تبرز أهمية المفاضلة بين المشروعات إلى ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإقامة و تشغيل تلك المشروعات خاصة في الدول النامية، حيث من خلال المفاضلة العلمية، يمكن تلاقي الهدف، والاستخدام العقلاني و السليم لتلك الموارد، وهذا يعني أنه من أجل تجاوز مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية، لابد من اللجوء إلى المقارنة و المفاضلة.[2]

[1] نفس المرجع السابق,ص, 284
[2] كاضم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن 2001 ، ص67 .

2- التقدم التكنولوجي:

إن العامل الآخر الذي يدعو إلى المقارنة و المفاضلة بين المشاريع، هو التغيرات و التطورات التكنولوجية السريعة، حيث أصبحت أمام المنتج و المستثمر عدة خيارات جديدة، وما عليه إلا اختيار الفرص الإستثمارية المناسبة من جهة والتكاليف و العوائد.

لذلك يمكن القول إن مشكلة تقييم المشروعات، هي مشكلة اختيار و مقارنة و ترشيد للقرارات الإستثمارية، تفرضها من جهة ندرة الموارد الإقتصادية، و نوع الأهداف المراد تحقيقها من جهة أخرى.

الفرع الثاني: مراحل المفاضلة بين المشاريع:

ليس الهدف من تجزئة المقارنة بين المشاريع إلى عدة مراحل هو الفصل الكلي بين تلك المراحل وإنما القصد من ذلك تسلسل و تتابع العمليات و اعتماد كل منها على نتائج المراحل السابقة لها.
و من هذه المراحل ما يلي:

1- مرحلة البحث و الإعداد:

تتضمن هذه المرحلة صياغة الأفكار الأولية عن المشروعات المطروحة، و أهدافها والإمكانيات المتاحة، بهدف المقارنة بينها، و اختيار البديل الأفضل و من هذا المنطلق يمكن التوصل الى ما يمكن وما لا يمكن تنفيذه.

كما لابد في هذه المرحلة مراعاة العديد من الإعتبارات الفنية، القانونية، المالية، الإدارية و الاقتصادية.

2- مرحلة إعداد المشروعات:

بعد صياغة الأفكار الأولية عن المشروعات و البدائل المقترحة، تأتي مرحلة إعداد المشروعات و تقييمها، و دراسة كافة جوانبها، وصولا إلى وضع الأسس العلمية و العملية للتنفيذ،حيث تتم دراسة المسائل الفنية للمشروعات المقترحة،و البنى التحتية، وتحديد الطلب المتوقع، و معرفة الأسعار و تكاليف الإنتاج، بالإضافة الى الإحتياجات من القوىالعاملة. وتتضمن كذلك هذه المرحلة دراسة الجوانب المالية، و تحديد رأس المال اللازم و الإيرادات المتوقعةمن هذه المشروعات.[1]

3- مرحلة المفاضلة بين المشروعات:
وفي هذا المجال يمكن القول أن هناك أساليب و طرق مختلفة يمكن استخدامها للمفاضلة بين المشاريع,

[1] كاظم جاسم العيساوي, مرجع سابق, ص68

سواء منها ما كان محاسبيا، زمنيا، ماليا أو اقتصاديا، و هذا يعني أن عملية المفاضلة لابد أن تشمل كل هذه الجوانب في آن واحد، بغض النظر عما إذا كانت تلك المشاريع ذات أهداف مشتركة أو متباينة، كما لابد أن تستند على دراسات و معايير علمية دقيقة.

الفرع الثالث: أساليب المقارنة و المفاضلة بين المشاريع:

للوصول إلى مفاضلة شاملة و دقيقة، لابد من اعتماد أكثر من أسلوب، و من هذه الأساليب ما يلي:

1- الأساليب الإقتصادية:

إن هذه الأساليب الإقتصادية المستخدمة أثناء المفاضلة تختلف باختلاف الهدف من إقامة المشروع، و الذي يختلف باختلاف ما إذا كان المشروع عاما أو خاصا،و بالنسبة للمشاريع العامة، تعتمد بعض الأساليب للمفاضلة بينها:

أ – أهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد القومي: يمكن التمييز و المفاضلة بين المشاريع حسب أهميتها للاقتصاد القومي من خلال الزوايا التالية:

– أهمية المشروع في عملية التنمية الإقتصادية:

إن أهمية أي مشروع و علاقته و تأثيره في عملية التنمية الإقتصادية تختلف باختلاف طبيعة و أهداف و أحجام تلك المشاريع، فالمشاريع الصناعية تكون عادة أكثر تأثيرا على التنمية الاقتصادية من المشاريع الفلاحية (المشاريع الصناعية الضخمة)، كما أن الصناعات في حد ذاتها تختلف في أهميتها و تأثيرها على عملية التنمية (الصناعات الثقيلة أكثر أهمية من الصناعات الغذائية والنسيجية)، على الرغم من أهمية كل هذه الصناعات في زيادة الدخل القومي و توفير فرص الاستخدام و زيادة الإنتاجية.

– أهمية المشروع بالنسبة للأمن القومي:

قد يتم في بعض الأحيان تجاوز المعايير الاقتصادية و الفنية و مبدأ الربح و الخسارة عند المفاضلة بين المشاريع، بل يتم إعطاء أولوية للجانب الأمني بغض النظر عن تكاليف إقامتها، مثلا كإعطاء أولوية و أهمية لإقامة مشروع زراعي و تخصيصه لإنتاج القمح ، نظرا لكون القمح من المحاصيل الإستراتيجية التي تمثل جزء ا من الأمن الغذائي، و الذي يعتبر ركنا أساسيا من أركان الأمن القومي.[1]

[1] - نفس المرجع السابق.

– أهمية المشروع في الإستخدام: إذا كان خلق فرص جديدة للعمل يعد أحد الأهداف الرئيسية للتنمية، فان الجهات المسؤولة عن التخطيط تسعى إلى خلق أكبر عدد ممكن الوظائف الجديدة باستخدام قدر معين من رأس المال، أي أنها تحاول أن تستثمر أقل قدر ممكن من رأس المال اللازم لتوفير كل فرصة عمل جديدة. [1]

ب– أهمية المشروع بالنسبة لميزان المدفوعات: من المسائل الأخرى التي لابد من أخذها بعين الاعتبار عند المفاضلة بين المشاريع العامة، هو تحديد مدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، من معرفة مدى اعتماد المشروع المقترح على المواد الأولية المحلية، أم على مواد مستوردة، فإذا كان من سياسة الدولة تقليص العجز في ميزان المدفوعات ، يمكن إعطاء أولوية للمشاريع التي تعتمد على خدمات محلية، أو المشاريع التي تنتج سلعا كانت تستورد من الخارج، أو إعطاء الأولوية للمشاريع المعدة للتصدير مقابل الحصول على العملات الأجنبية. [2]

2 – الأساليب الفنية: إن إقامة مشاريع ضخمة و حديثة تساهم في تنمية كفاءات و مهارات العاملين، بل و أكثر من ذلك تساهم في تغيير القيم التقليدية، و تخلق لدى أبناء المجتمع روح الاستثمار و الشغف بإقامة المشاريع، و تعمل على تدعيم الرغبة في تحسين الظروف المعيشية و المزيد من الانضباط في العمل، و بالتالي تؤدي إلى تغيير نمط و أسس التنمية الاقتصادية تغييرا جذريا.

و تختلف هذه الآثار باختلاف الموقع الذي يقام فيه المشروع، و ذلك نظرا لاختلاف مستويات نمو هذه المناطق و مدى تمسكها بالأساليب التقليدية، لذا فعلى المخططين الأخذ بعين الاعتبار تحقيق هذه الفوائد في كل من إطار خطط التنمية القومية و التنمية الإقليمية. [3]

3– الأساليب المالية: إضافة إلى المفاضلة الاقتصادية و الفنية بين المشاريع، فانه لابد من إعطاء أهمية للمفاضلة المالية و المحاسبية، التي تتعلق باحتساب و تقدير التكاليف و الإيرادات و الأرباح و العوائد الصافية للأموال المستثمرة،و التي تعتبر المحدد الأساسي للاستثمار خاصة بالنسبة للمشاريع الخاصة.

و تظهر أهمية هذا النوع من المفاضلة نظرا لتعدد البدائل و اختلافها من حيث التكاليف الاستثمارية، أو تكاليف التشغيل والصيانة، و العمر الإنتاجي لها.[4]

[1] سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات، الإسكندرية، مصر، 1997ص283 ،
[2] كاضم جاسم، مرجع سابق، ص71
[3] سمير محمد عبد العزيز مرجع سابق ص283
[4] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، الجزائر، 2001، ص 154.

المبحث الثالث: تقييم المشاريع الإستثمارية:

إن الفكرة الأساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية الجديدة، هي ضرورة الاقتناع بأن المبدأ الأساسي في اتخاذ القرارات هو تقييم قيمة المشروع و طرق تقييم المشاريع الاستثمارية تستعمل للإجابةعلى إشكاليتين:
الأولى: ما هو المشروع الذي يتم اختياره من بين المشاريع و الذي يحقق عائديه أكبر و ذلك لتعزيز الوضع الإقتصادي للشركة و محيطها و تدعيم قدرتها على التنافس؟.
الثانية: ما هو عدد المشاريع التي يتم قبولها؟.

المطلب الأول :عموميات حول عملية التقييم وأسس ومبادئ القيام بها:

الفرع الأول: بعض المفاهيم الأولية

1- التكلفة الأولية للإستثمار:

و هو عبارة عن الإنفاق الذي تقوم به المؤسسة في بداية الفترة لتنفيذ الاستثمار، و بطبيعة الحال، يفترض أن هذا المبلغ يدفع بالكامل في بداية الفترة، فإذا افترضنا أن هذا الاستثمار يتمثل في شراء آلة قيمتها الإجمالية 10000دج (بما فيها كل المصاريف المتعلقة بها) فان التكلفة الأولية للاستثمار في هذه الحالة هي10000دج .

2- عمر المشروع:

و يقصد بعمر المشروع المدة التي يبقى أثناءها الاستثمار في الاستعمال في المؤسسة، فإذا كانت الآلة التي تكلمنا عنها تستعمل في المؤسسة لمدة خمس (05) ، يكون ذلك هو عمر هذه الآلة.

3- التدفق النقدي:

خلال سنوات عمر المشروع، تحقق المؤسسة من ورائه عائدات سنوية (متوقعة)، و تتمثل بصفة رئيسية في المبيعات المنتظرة، و تسمى هذه العائدات " التدفقات النقدية الواردة "، كما تقوم المؤسسة بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار أو المشروع، و تتمثل بصفة أساسية في اليد العاملة و المواد الأولية ...الخ

و تسمى هذه المصاريف بالتدفقات النقدية الصادرة أو الخارجة.

أما التدفق النقدي السنوي الصافي، فهو يتمثل في الفرق بين التدفقات النقدية الواردة السنوية، وحصة اهتلاك هذا الاستثمار إلى جانب ما تم دفعه من ضرائب و فوائد.

4- القيمة الزمنية للنقود و فكرة الاستحداث:

إن وحدة النقد في الزمن، تتأثر بمعدل التضخم، و هي من وراء ذلك تؤثر على كل المقبوضان الموجودة بحوزة الأفراد، كما يوجد عامل آخر (من وجهة نظر المستثمر) يؤثر على ما لديه من نقود، و هو معدل الفائدة الذي يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار الذي يود المستثمر القيام به.[1]

[1] كاظم جاسم, مرجع سابق, ص93

و عليه فانه بالنسبة للمستثمر، تكون وحدة النقد الآن أحسن من وحدة النقد التي يحصل عليها بعد شهر أو بعد سنة، ...و هكذا "لأن وحدة النقد التي يوظفها نظير فائدة، و يحصل من وراء ذلك بعد سنة على أكثر من وحدة نقد واحدة . و هو يحصل في الحقيقة على وحدة النقد الأصلية مضافا إليها جزء يقابل معدل الفائدة ".

و يفرض هذا الأمر إذا عند المقارنة بين تدفقات نقدية لسنوات مختلفة، أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الاختلافات، يجب أن تقيم كل التدفقات النقدية بوحدة نقدية ذات قيمة متماثلة في مختلف الأوقات، و بما أن المدفوعات التي قامت بها المؤسسة كانت في بداية المشروع، و ذلك عندما قامت بالاستثمار الأولي، يجب إذا أن تحسب كل التدفقات التالية لها بقيمة وحدة النقد التي تم بها الدفع في بداية المشروع، و تسمى هذه العملية بعملية الاستحداث.

و تبقى المشكلة في معرفة المعدل الذي تتم به هذه العملية، و هو ينظر إليه من وجهتين، فمعدل الاستحداث بالنسبة للمؤسسة (يسمى أيضا بتكلفة رأس المال)، هو مجموع التكلفة المتعلقة بالقروض بعد طرح الضرائب، أما من وجهة نظر البنك فيمكن الاكتفاء بمعدل الفائدة كمعدل استحداث.

الفرع الثاني: أسس و مبادئ عملية التقييم.

1- مفهوم تقييم المشاريع:

تعرف عملية تقييم المشاريع بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة و استنادا إلى أسس علمية.

و يمكن القول بان جوهر عملية التقييم تتمثل في المقارنة و المفاضلة بين المشاريع المقترحة لاختيار البديل الأفضل. تلك المفاضلة تتمثل فيما يلي:

- المفاضلة بين توسيع المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة.
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع.
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولا إلى اختيار الأسلوب المناسب.
- المفاضلة بين المشاريع استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح.
- المفاضلة بين الأحجام المختلفة للمشروع المقترح.
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية. [1]

[1] نفس المرجع السابق ص 94

2- أهداف تقييم المشاريع:

إن الاهتمام الكبير بموضوع تقييم المشاريع، ما هو إلا انعكاس للوظائف أو الأهداف العديدة لذلك الموضوع، و التي تتمثل فيما يلي:

أ – تعتبر بمثابة وسيلة يمكن أن تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ب _ تعتبر بمثابة وسيلة تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة.

ج _ تساعد عملية التقييم في توجيه المال المراد استعماله إلى المجال الذي يضمن تحقيق النتائج المراد تحقيقها.

د _ يمكن أن تكون عملية التقييم بمثابة وسيلة تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

3- أسس عملية التقييم:

من الأسس و المبادئ التي تستند عليها عملية التقييم هي ما يلي:

أ _ لابد أن تضمن عملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية، و بين أهداف المشاريع المقترحة.

ب _ لابد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع و أهداف خطة التنمية القومية.

ج _ لابد أن تضمن عملية التقييم مستوى معين من التوافق و الانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة، أي بإزالة التعارض بين المشروع و المشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها ، أو تعتمد عليه.

د _ لابد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية التقييم، خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات و البيانات الدقيقة و الشاملة.

و _ إن عملية التقييم لابد و أن تقضي إلى تبني قرار استثماري، إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه.

هـ _ إن عملية التقييم تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشاريع، وصولا إلى البديل المناسب.

4- مراحل عملية التقييم:

تمر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية بعدة مراحل، و هي كما يلي:

1 – مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع أو المشاريع المقترحة.

2 _ مرحلة تقييم المشاريع، و تتضمن الخطوات التالية:

أ – وضع الأسس و المبادئ الأساسية لعملية التقييم.[1]

[1] طاهر لطرش مرجع سابق,ص156

ب _ دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية الأولية.

ج _ دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية التفضيلية.

د _ تقييم دراسات الجدوى.

و _ اختيار المعايير المناسبة لعملية التقييم.

3 _ مرحلة تنفيذ المشروع.

4 _مرحلة متابعة المشروع.

المطلب الثاني : معايير تقييم ودراسة الجدوى المشاريع الاستثمارية.

الفرع الأول: تقييم المشروع.

نهتم في بحثنا هذا بعملية تقييم المشاريع الاستثمارية لما لها من أهمية تطرقنا إليها فيما سلف من دراستنا، و عملية التقييم هذه تتم في ظرفين أو جانبين: ظروف التأكد و ظروف التغير، وهذا ما سوف نحاول الإلمام به، ثم نتطرق إلى توضيح عملية متابعة البديل المختار عن طريق عملية التقييم

1- تقييم المشاريع في ظروف التأكد.

يقصد بظروف التأكد، هو توفر كافة المعلومات عن البدائل المقترحة (المعلومات المعطاة)، تلك المعلومات التي تسمح بإجراء المفاضلة بينها، وصولا إلى اختيار البديل الأفضل، وتنحصر المهمة هنا باختيار المعيار المناسب للهدف المحدد من إقامة المشروع المقترح، و يتم الاعتماد في ذلك على استخدام بعض الأساليب و الصيغ الرياضية و الإحصائية و المحاسبية.

في هذا المجال، يمكن القول أن هناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم المشاريع و التي تتراوح بين البساطة و التعقيد.

أ – طرق تقييم تتجاهل القيمة الزمنية للنقود.

هذه المجموعة من الطرق تفترض ثبات قيمة النقود، حيث تستخدم القيم المطلقة للمدخلات و المخرجات غير المخصومة، بالإضافة إلى أنها لا تأخذ في الحسبان العمر الافتراضي للاقتراح الاستثماري، أي دون الجمع بين عمر المشروع و عنصر الزمن، أي أنها لا تحسب القيمة الحالية للنقود والتدفقات، و تعتمد هذه الطريقة معيارين هما:

– طريقة فترة الاسترداد.[1]

[1] نفس المرجع السابق 157

_ طريقة معدل العائد المحاسبي.

1- طريقة فترة الاسترداد:

تعتبر فترة الاسترداد من الطرق القديمة لتقييم المشاريع الاستثمارية، كما تعتبر من أبسط الطرق في سبيل ذلك، و هي تبين عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار الأولي ، أو بأنها عدد السنوات المطلوبة لاستعادة قيمة الاستثمار الأصلي بواسطة العوائد المتولدة عنه ، و هي تحسب كما يلي:

ط $_1$:

$$\textbf{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الكلفة الاستثمارية الأولية}}{\text{الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية الجارية}}$$

أو

$$\textbf{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الكلفة الاستثمارية الأولية}}{\frac{\text{مجموع التدفقات النقدية السنوية الجارية}}{\text{عدد السنوات}}}$$

ط $_2$: هذه الطريقة تعتبر أكثر شيوعا و أكثر دقة من الأولى، نظرا لاحتسابها بصافي التدفقات النقدية

$$\textbf{فترة الاسترداد} = \frac{\text{التكلفة الأولية الاستثمار}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

و يعتبر المشروع الأفضل، هو المشروع الذي يحقق فترة استرداد أقل. [1]

[1] نفس مرجع سابق،ص158

مثال:

المعلومات	العرض – 1 –	العرض – 2 –	العرض –3 –
الكلفة الاستثمارية الأولية	7000	5000	3000
القيمة المتبقية كخردة من المشروع	1500	1000	0
العمر الإنتاجي	5	4	3
العائد السنوي قبل الإهتلاك و الضريبة	1500	1200	1100

الفرع الثاني: دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية

بعد التعريف بالمشروع الاستثماري و أنواعه و مراحل بنائه و خصائصه ننتقل إلى دراسة الجدوى و التي تعتبر أهم خطوة يتطرق إليها صاحب المشروع الذي سوف يستثمر أمواله من أجل الحصول على عوائد في فترة مستقبلية معينة, و الحصول على هذه العوائد يستوجب إعداد دراسات بمختلف الجوانب.

مفهوم دراسة الجدوى: بالمفهوم المبسط دراسة الجدوى تعني تقرير مدى صلاحية جاذبية المشروع الاستثماري محل الدراسة للتنفيذ، و تعتبر دراسة الجدوى لأي مشروع بمثابة تقرير تفصيلي و وصف لفكرة المشروع و تحليل لكافة الأنشطة المختلفة بحيث إتخاذ القرار الاستثماري يتم دعمه من خلال تحليل جدوى المشروع و ذلك حسب الدراسات التالية :

1– دراسة الجدوى التمهيدية :يعتمد المشروع على فكرة تتفق مع الأهداف والسياسات الاقتصادية و الاجتماعية و يجب النظر الى جدوى التمهيدية كمرحلة وسيطية بين دراسة الفرص الاستثمارية و بين دراسة الجدوى التفصيلية أي هذه الدراسات تهدف الى تحديد الفائدة من دراسة الجدوى.

2– دراسة الجدوى التفصيلية: و هي تعتبر دراسة كاملة عن المشروع، ترمي إلى تحقيق الأهداف المسطرة و في ما يلي سيتم عرض مختلف الدراسات التي تتم على مشروع معين التي تتضمنها دراسة الجدوى التفصيلية.[1]

[1] سعيد عبد العزيز عثمان, دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق, مصر. 1993ص50

3- الدراسة التسويقية: هي الدراسة التي تسبق الدراسات الأخرى في إنشاء المشروعات الجديدة، حيث انه يمكن الاستعانة بها في مرحلة دراسة الجدوى التمهيدية لتحديد مدى تجاوب السوق للمشروع عامة و للسلع الجديدة خاصة فإن كان الهدف النهائي من دراسة الجدوى التسويقية هو تقدير حجم الطلب على منتجات محل الدراسة فهناك:

أ- أهداف فرعية يتعين إبرازها :

- توصيف التسويق الفعلي و المتوقع.
- توصيف المستهلكين الحاليين و المتحملين.
- تحديد الملامح العاملة للسياسات التسويقية.

ب- مصادر جمع البيانات:

- المصادر غير الميدانية للبيانات.
- المصادر الميدانية للبيانات.

ج- طرق تقديم الطلب على منتجات المشروع:

تعددت أساليب التأييد و التنبؤ بالطلب على منتجات المشروع و تندرج في الصعوبة الرياضية و الإحصائية و يمكننا حصرها في النماذج التالية :

- النماذج غير كمية: تسمى أحيانا النماذج البسيطة، و هي تعتمد على الخبرة و التقدير الشخصي للباحث التسويقي
- النماذج الكمية: و تسمى النماذج الإحصائية و الرياضية
- النماذج الاقتصادية: و هي مجمل من النسب

د- تنمية خطة المبيعات و إعداد التقرير النهائي له: فهي تجمع بين تقديرات المبيعات و المواد المتخصصة لإعلان الترويج و جهود البيع في تحقيق هذا الحجم من المبيعات المقدرة و تتضمن أربع عناصر رئيسية:

- خطة التسعيرة
- خطة الإعلان و الترويج
- خطة التوزيع
- خطة الأجور و الحوافز لرجال البيع.[1]

[1] نفس المرجع السابق ص51

أما التقرير النهائي لدراسة جدوى التسويق لا بد أن يتضمن التقرير ثلاث جوانب رئيسية:

- أهداف الدراسة التسويقية
- مدخل الدراسة
- النتائج.

4- الدراسة الفنية: تعتبر مرحلة أساسية من مراحل دراسة الجدوى لمشروع معين يأتي دورها للتأكد من إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية فهي تقوم بإنشاء على المعلومات و النتائج التي وصلت إليها الدراسة التسويقية في تقرير الطلب ووضع خطة تسويقية ومن خلال الدراسة سنحاول أن نتعرف على المراحل التي تقوم بتحديد إدارة المشروع و هي كالتالي:

المرحلة 1 : اختيار موقع المشروع.

المرحلة 2: تخطيط العماليات الإنتاجية.

المرحلة 3: تخطيط احتياجات و مستلزمات النشاط الإنتاجي.

المرحلة 4: تقدير تكاليف المشروع.

5- الدراسة المالية: تحتل الدراسة المالية أهمية خاصة في سلسلة دراسات الجدوى و هي تعتمد إلى حد كبير على النتائج المتحصلة من الجوانب التسويقية و الفنية لتحليل الوضعية المالية للمنشأة بالتالي يعتبر التحليل المالي إنتاجية بيعية و تسويقية وغي ذلك و بما تبدأ عملية التحليل المالي وذلك إما باستعمال مؤشرات التوازن المالي أو عن طريق النسب.

أ- مؤشرات التوازن: كل مؤسسة هدفها الرئيسي هو تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة و ذلك باستعمال مؤشرات التوازن التي تعالج و تحلل ميزانية المؤسسة و هذه العناصر تتمثل في:

ب- رأس مال العامل: فهو يحسب بطرقتين الطريقة العلوية (من أعلى الميزانية) و الطريقة السفلية (من أسفل الميزانية).

ج- احتياجات رأس مال العامل: يعرف انه احتياجات تمويل مكملة و مرتبطة بالتفسير العادي للمؤسسة. [1]

[1] أحمد غنيم ,دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية و الإئتمان,مصر1996 ص 57-58

د- الخزينة: تعتبر عن خلاصة كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة و تعكس صورتها التسيـيرية.

و- التحليل بالنسبة: هي طريقة تنفيذية الهدف منه تشخيص وضعية المؤسسة المالية و تحديد نقاط قوتها وضعفها، فهناك عدد ضخم من النسب و في بعض الأحيان تقسم الى اربعة مجموعات و هي:

- نسب السيولة .
- نسب التمويل.
- نسب النشاط.
- نسب المردودية أو الربحية

6- الدراسة الإدارية و التنضيمية:

تخص الدراسة التنفيذية و الإدارية أهمية كبيرة في تقديم المشروعات الاستثمارية حيث أن هذا الجانب لا تقل اهمية عن باقي جوانب الدراسة السابقة، فإدارة المشروع هي التي يقع عليها عبئ قيادة و إدارة المشروع و كذا تنفيذه و متابعة و لا قيمة لجدوى المشروع اقتصاديا و فنيا و ماليا إذا لم يتوفر له فريق هو من الإداريين، و تزداد أهمية الجانب الإداريين مع اتساع حجم المشروع و عمليات الفنية و بالتالي سندرج الجوانب التي تهتم بها هذه الدراسة:

أ- تصميم هيكل تنظيمي للمشروع الذي يسمح بتجديد إدارة المشروع الرئيسي منها الفرعية، بحيث إن الإدارة الرئيسية تقوم بقيادة المشروع و الإشراف عليها بكفالة و فعالية و يجب الاطمئنان على سلامة الهيكل التنظيمي للمشروع، أي إذا يحقق سهولة المتابعة و تربط أحكام الرقابة.

ب- تحديد الوظائف الرئيسية و توصيفها و عدد شاغليها، حتى يسهل عملية مراقبة و تنفيذ خطة المشروع الجديد، حيث أن كل إدارة رئيسية لها وضيفة خاصة بها. و هذه الوظيفة تتطلب عدد معين من الموظفين و المؤهلين للقيام بها.

ج- وضع نظام الإدارة وأساليب العمل، بمعنى آخر وضع تخطيط يبين لنا القوانين و اللوائج الخاصة بالأفراد داخل المشروع مثل:تحديد ساعات العمل التأخير، نضم الحوافز، نضم اختيار و التعيين برامج التدريب...الخ

د- هيكل القانون للمشروع، فتعتبر النقطة المهمة و الأساسية قبل بداية المشروع ة نجد فيها مايلي:

- التأكد من مشروعية مشروع الاستثماري المقترح.
- صياغة العقود الازمة للمشروع. ومن أهمها تلك التي تتناول الحصول على ملكية أصولها الثابتة، و كذلك العقود الخاصة بالصفقات الإنتاجية و البيعية للمشروع.
- تحديد الشكل القانوني للاستثمار.[1]

[1] نفس المرجع السابق. ص17.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى موضوع الاستثمار والذي من خلال الدراسة تبين لنا المفهوم الرئيسي له، ألا وهو تخصيص الأموال في مجالات مختلفة يؤدي إلى تعظيم العائد من هذه الموارد إلى المجالات الأكثر منفعة.

كما أن لقرارات الاستثمار أهمية خاصة لأن نتائجها تؤثر بشكل كبير على المنشأة حيث أنها تحدد حجم المشروع وشكله وسرعة تطوره واتجاه نموه.

وأخيرا يجب أن تأخذ المخاطر وما ينجز عنها في حسبان المنشأة لأن تجاهل هذه المخاطر يؤدي إلى ظهور آثار سلبية تؤثر على الاستثمار.

لذلك يجب الاحتياط لتفادي الخسارة التي قد تؤدي بالمشروع إلى الانهيار.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ميلة)

تمهيد:

في إطار تشجيع الاستثمارات المحلية وبغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل والمتخرجين من مختلف الأطوار التعليمية، قامت الحكومة بإنشاء عدة أجهزة من شأنها دعم و تشجيع الاستثمارات المحلية من بينها: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

في هذه الفصل سنحاول تقييم مدى فعالية هذه الأجهزة سواء على مستوى الآليات التي تعمل بها أو على المستوى النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة حالة ولاية ميلة من خلال ثلاثة مباحث أساسية هي :

المبحث الأول: لمحة عن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

المبحث الثاني:أليات ومستويات التمويل في الوكالة.

المبحث الثالث: دور الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب في التشغيل والإستثمار.

المبحـــث الأول: لمحة عن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

المطلب الأول :

الفرع الأول : تقديم الوكالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):

01- الوكالة الوطنية :

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي 296 المؤرخ في 1996/09/08المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانون الأساسي وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب .من خلال إنشاء أو توسعة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات, مقرها في الجزائر العاصمة ولها فرع في كل ولاية من ولايات الوطن, حيث وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة وفي السداسي الثاني من سنة 2006 تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني لذلك فهي تعتبر من هيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني .

وهي عبارة عن جهاز موجه للمقاولين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 40 سنة والذي قدرت قيمة الاستثمار في صقف 10000000دج. [1]

02- تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع ميلة:

يحتوي فرع ميلة على 04 ملاحق و خمسة مصالح حيث تم أنشاء في فترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2013 أربـع ملاحـق عبـر تراب الولاية هـدفها تقريـب الإدارة من المواطن و هي كما يلي :

- ملحقة ميلة
- ملحقة شلغوم العيد

[1] www. Ansej.org.dz تاريخ الاطلاع 2015/06/02 على الساعة 17:05

- ملحقة فرجيوة
- ملحقة تلا غمة

كذلك تحتوي على 05 مصالح هي:

- المصلحة المرفقة: حيث تقوم هذه الأخيرة بمرافقة الشباب من أجل إنشاء مشاريع و تكوينها في الدراسة التقـنـــواقتصادية و برمجة الملفات على اللجة أو إيداع ملفات على البنوك.
- مصلحة المحاسبة و المالية : دورها تمويل مشاريع الشباب و الرقابة على ميزانية الإدارة و توجيهها.
- مصلحة الإدارة و المستخدمين: الإشراف على متطلبات العمال من مكاتب و أجهزة و معدات و توفير كافة وسائل العمل لضمان السير الحسن للإدارة و كذا السهر على تطبيق القوانين في ما يتعلق بحقوق و واجبات العمال .
- مصلحة المتابعة و التحليل و الشؤون الاقتصادية : و هي المصلحة التي تعمل على تحصيل الديون و فض النزاعات القانونية و القاضية بين الشباب المستثمر و الإدارة, فضلا على المتابعة القانونية لمشاريع الشباب الممولة.
- مصلحة الإحصاء و الإعلام الآلي: و هب م التي تهتم بإحصاءات الوكالة و تحليل البيانات و كذا الإهتمام بالعتاد الخاص بالإعلام الآلي (الصيانة تثبيت البرامج.....).
- إضافة إلى خمسة المصالح المذكورة أعلاه , يحتوي الفرع على مكلف بالإتصال و الإصغاء الاجتماعي و كذا أمانة المدير و التي تهتم بالبريد الصادر و الوارد من و إلى الوكالة.
- إضافة إلى مكون معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل يكمن دوره في تكوين الشباب المستثمرين في مجال تقنيات تسيير و إنشاء المؤسسات لضمان نسبة نجاح عالية للمشاريع (السيد بن عويدة محمد). [1]

[1] Ansej mila , لقاء مع الإطار المكلف بالتكوين محمد بن عويدة

المطلب الثاني : دور ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

وتتلخص مهامها الرئيسية في:

1. تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

2. تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.

3. تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

4. تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

5. تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

حتى تتحقق المرافقة بصفة جيدة ويتم تشجيع المبادرات المحلية فقد تضمنت الوكالة فروعا موزعة على كافة الولايات والتي تتضمن هي الأخرى ملحقات لها في بعض المناطق.

كون الوكالة عرفت العديد من التعديلات في شروطها وفي الإجراءات المتبعة من قبلها فإننا سنقدم أهم الامتيازات بصورة عامة دون الخوض في الجزئيات يبقى أن نشير آخر تعديلات التي نتجت عن مجلس الحكومة المنعقد في 22 فيفري 2011 . والتي كان أهمها تخفيض المساهمة الشخصية إلى 1% أو 2% مع رفع القرض بدون فائدة الذي تمنحه الدولة إلى 28% أو 29% من كلفة الاستثمار.[1]

[1] نفس المرجع السابق

الهيكل التنظيمي لوكالة دعم وتشغيل الشباب ميلة

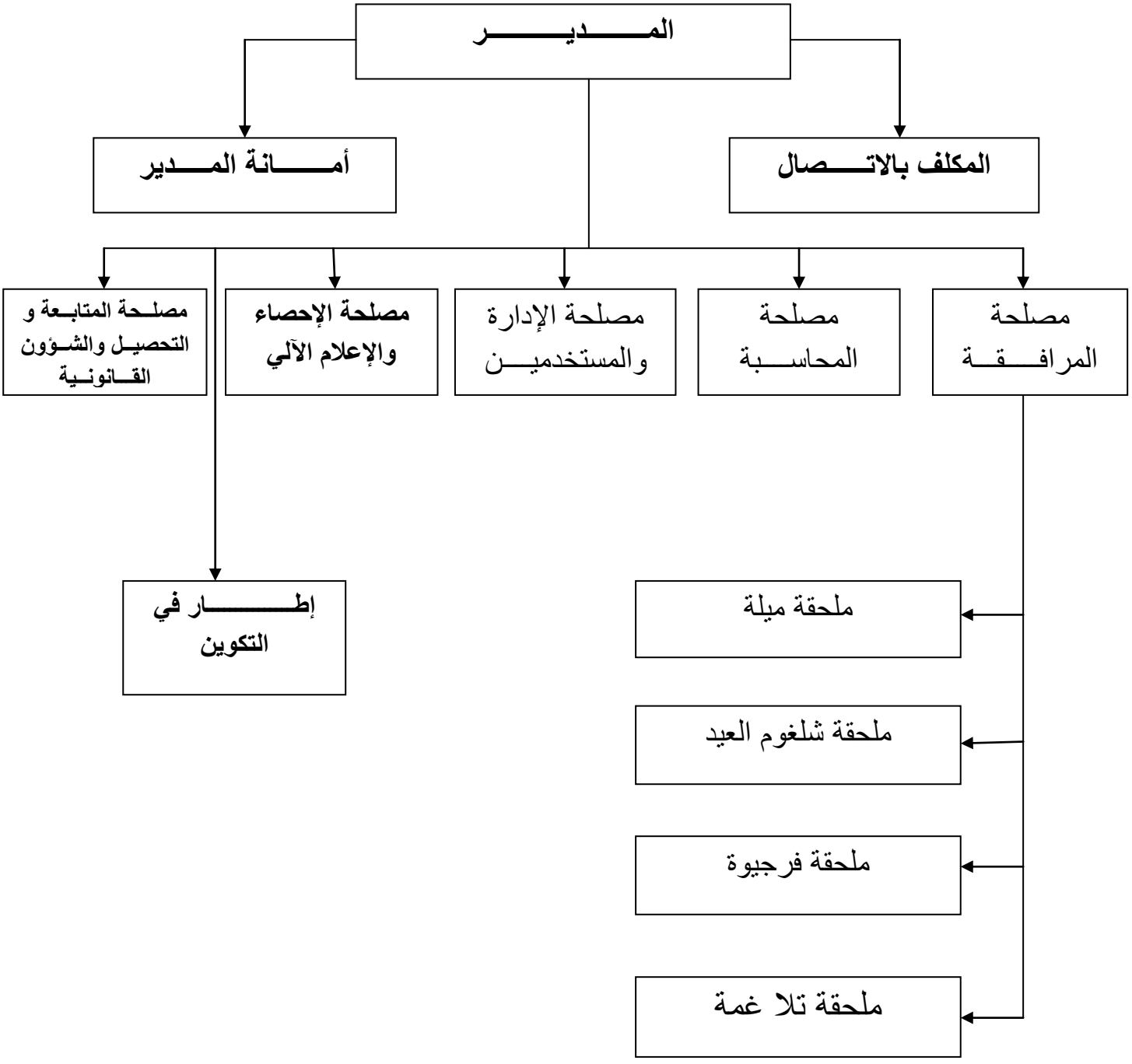

المبحث الثاني :آليات ومستويات التمويل في الوكالة:

المطلب الأول : شروط وأنماط التمويل :

الفرع الأول : شروط التأهيل للحصول على التمويل :

للاستفادة من هذا الجهاز، ينبغي إستيفاء الشروط التالية:

أربعة (04) شروط:

- أن يكون الشاب بطالا.
- أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة, عندما يحدث الإستثمار ثلاثة (03) مناصب يمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشأة إلى أربعين (40) سنة كحد أقصى على الأقل بما في ذلك الشركاء
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته.
- تقديم مساهمة شخصية لتمويل مشروعك.

الفرع الثاني: أشكال التمويل المقترحة:

لا يمكن أن تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز أنساج:

1- التمويل الثلاثي:

في هذه الصيغة تتمم مساهمتك الشخصية بقرض بدون فائدة تمنحه وكالة أنساج و قرض بنكي.

يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

المستوى الأول: مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

القرض البنكي	(القرض بدون فائدة (الوكالة	المساهمة الشخصية
70%	29%	**1%**

المستوى الثاني: مبلغ الإستثمار يتراوح من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

القرض البنكي	(القرض بدون فائدة (الوكالة	المساهمة الشخصية
70%	28%	**2%**

2- التمويل الثنائي:

في هذه الصيغة من التمويل، تتمم مساهمتك الشخصية بقرض بدون فائدة تمنحه وكالة أنساج.

تنقسم صيغة هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

- المستوى الأول: مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

(القرض بدون فائدة (الوكالة	المساهمة الشخصية
29%	**71%**

- المستوى الثاني: مبلغ الإستثمار يتراوح من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

(القرض بدون فائدة (الوكالة	المساهمة الشخصية
28%	**72%**

<u>الفرع الثالث: الإعانات و الإمتيازات المقدمة:</u>

يقدم نوعان من الإعانات المالية لمؤسستك المصغرة خلال مرحلتين:

1- مرحلة الإنجاز:

خلال هذه المرحلة، ستستفيد من:

إعانات مالية من خلال:

- قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار بالإضافة إلى هذا القرض، تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع:
- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف (500.000) دينار موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات الترصيص و كهرباء العمارات و التدفئة و التكييف و الزجاجة و دهن العمارات و ميكانيك السيارات؛

قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف(500.000) دينار للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مقيمة؛

قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون (1.000.000) دينار لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات

طبية و مساعدي القضاء و الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين و مكاتب الدراسات و المتابعة الخاصة بقطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري.

هذه القروض الثلاثة تمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجئون إلى تمويل ثلاثي بمساهمة كل من البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و صاحب المشروع و في مرحلة إحداث النشاط فقط.

- تخفيض نسب الفوائد البنكية:

تدفع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جزءا من الفوائد على القرض البنكي .

- القرض بدون فائدة: هو قرض على المدى الطويل تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الولايات / القطاعات	الولايات الأخرى	ولايات الهضاب العليا و الجنوب
القطاعات ذات الأولوية	80%	95%
القطاعات الأخرى	60%	80%

* القطاعات ذات الأولوية: الفلاحة، الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية، الري، الصناعة التحويلية.

الامتيازات الجبائية:

شراء التجهيزات و الحصول على الخدمات بدون رسوم (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة)

تطبيق المعدل المخفض بنسبة 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة.

الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية المخصصة لممارسة النشاط.

الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2- مرحلة الإستغلال:

تمنح إمتيازات جبائية لمؤسستك المصغرة (لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق نشاطك أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة)

و تتمثل في:

الإعفاء الكلي من:

الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

الرسم على النشاطات المهنية.

يتم تمديد فترة الإعفاء إلى سنتين عندما تحدث المؤسسة المصغرة على الأقل ثلاثة مناصب شغل لمدة غير محددة.

الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للمؤسسة المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافة البنايات المخصصة للنشاط الذي تمارسه

المطلب الثاني: شروط وأنماط التمويل في استثمار التوسيع:

الفرع الأول :شروط منح استثمار التوسيع:

إذا أنشئت مؤسستك في إطار جهاز أنساج، بإمكانك توسيع قدراتك الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

الشروط المؤهلة لاستثمار التوسيع

للاستفادة من توسيع مؤسستك المصغرة ، يجب استيفاء الشروط الآتية:

- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي.
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي.
- تسديد نسبة 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.
- تصريح بالوجود لإثبات 03 سنوات استغلال (في المناطق العادية) و 06 سنوات (في المناطق الخاصة).
- تقديم الحصائل الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة.

الفرع الثاني :أشكال التمويل المقترحة في تمويل التوسيع:

لا يمكن أن تتجاوز كلفة الإستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز أنساج:

1- التمويل الثلاثي:

في هذه الصيغة تتمم **مساهمتك الشخصية بقرض بدون** تمنحه وكالة أنساج و**قرض بنكي**.

القرض البنكي	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية
70%	29%	**1%**

القرض البنكي	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية
70%	28%	**2%**

2- التمويل الثنائي:

في هذه الصيغة من التمويل، تتمم مساهمتك الشخصية بقرض بدون فائدة تمنحه وكالة أنساج.

القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية
29%	**71%**

القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية
28%	**72%**

المطلب الثالث: المرافقة وتكوين اصحاب المشاريع:

الفرع الأول:المرافقة :

ستجدون لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الاستقبال و الإعلام و التوجيه و الاستشارة خلال كل مسار إنشاء و توسيع مؤسستك المصغرة و كذا المتابعة في مرحلة الاستغلال.

تم تكوين فرق من المرافقين، بالخصوص من أجل مساعدتك و مرافقتك في إنشاء مؤسستك و تطويرها.

مراحل المرافقة الشخصية :

لإنشاء مؤسستك المصغرة، فإن الوكالة ترافقك خلال المراحل التالية:

1. الإتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من أجل الإعلام و التوجيه في خطواتك.
2. استقبالك و إعلامك لكي تكون لديك فكرة واضحة عن جهاز الوكالة.
3. يتم تقييم مشروعك على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية–اقتصادية.
4. يتم تقييمه تقنيا و الموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع* قصد تمويل مشروعك.
5. بعد قبول المشروع و الموافقة على تمويله، تستفيد إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات، قبل تمويل نشاطك.
6. الإنشاء القانوني و تمويل المشروع: ينبغي عليك اختيار الصيغة القانونية لمؤسستك المصغرة و إتمام ملفك من أجل التمويل.
7. تقدم لك الوكالة كل دعمها للحصول على قرض بنكي.
8. عند انطلاق نشاطك، سيتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف مرافقك لإعطائك نصائح و الرفع من حظوظ النجاح و تطوير مؤسستك المصغرة.

* لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع: تضم هذه اللجنة كافة الشركاء المحليين للجهاز بما في ذلك البنوك من أجل متابعة مشاريع إنشاء مؤسسات مصغرة و الموافقة عليها، بحضور الشباب أصحاب المشاريع.

الفرع الثاني:تكوين الشباب أصحاب المشاريع:

يعتمد نجاح و تطور مؤسسة على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغير لهذا السبب، جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم.

حيث قامت بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات و الصعوبات التي يواجهها غالبا الشباب حاملي المشاريع. يسمح لهم الإطلاع، بفضل أسلوب سهل و عملي، على المبادئ الأساسية لانطلاق مؤسستهم المصغرة و تسييرها.

نظرا لخصوصية المؤسسات المصغرة و مؤهلات أصحابها، رأت الوكالة أنه من الضروري أن يكون لديها مكونيها الخاصين.

اليوم، لدى كل فرع محلي مكون استفاد من تكوين حول البيداغوجية و محتوى المواد.
تسير برمجة الدورات التكوينية و تطبيقها، محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع.
يتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد:

- مادة الإنشاء: إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الإقتصادي و الإجتماعي.
- مادة التسويق: دراسة السوق.
- مادة الضرائب: الإجراءات و الأسس الضريبية.
- مادة التخطيط المالي: الميزانية، تسيير الخزينة، تحليل التكاليف و المنتجات.[1]

مما سبق يمكن تلخيص العمليات التي تمر على مستوى الوكالة ب:

مرحلة الاولى :

الاستقبال و إيداع الملف :حيث الوكالة على مكتب الاستقبال و التوجيه يتم من خلال استقبال الشاب المستثمر الراغب في إنشاء مؤسسة خاصة به مع إطارات الوكالة حيث يتم التأكد من توفر الشروط القانونية من أجل إيداع الملف أو يعتبر لاستقبال الأولى من أهم مراحل بدأ عملية المرافقة ثم بعد هدا يتم إيداع الملف من طرف الشباب المستثمر على مستوى مصالح الوكالة يجدر الإثارة بأن الملف عبارة عن :

–استمارة مرفقة بصورة شمسية و الفواتير الشكيلية من أجل إعداد الجيد للشباب المثنى قبل مرره على مستوى اللجنة المحلية *يتم برمجته على مستوى جلسة الإعلام الجامعية لهيأته و برمجته للجنة

المرحلة الثانية :

شروط التأهيل ذكرنا سابقا بأنه يجب ان تتوفر شروط قانونية تسمى بشروط التأهيل تم ذكرها (ارجع استثمار الإنشاء)

بعد التأكد من أن الشاب تتوفر فيه الشروط فيما تم ذكره أعلاه يتم برمجته مباشرة تجدر الإشارة في حالة أن الشاب ينتمي إلى هيئة التأمين الاجتماعي يتم استدعائه من أجل برمجته على مستوى اللجنة

[1] منشورا ت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ببرمجة الشاب على مستوى اللجنة حيث تتضمن هده اللجنة كافة الشركاء المحليين من ممثلي البنوك وكدا ممثل عن السجل تجاري و الولاية وغرفة الفلاحة و الحرف و الصناعة التقليدية .

المرحلة الثالثة :

شروط قبول الملفات على مستوى اللجنة يتم مراعاة مايلي :

– التدقيق في كفاءات الشاب مقارنة مع تبعية المشروع المراد إنشائه

–مدى مردودية المشروع و القيمة المضافة للاقتصاد المحلي من حيث طبيعة المنتجات و الخدمات المقدمة للسوق وكدا عدد مناصب الشغل التي يخلقها المشروع

بعد مناقشة هده النقاط على مستوى اللجنة مع الشاب المستثمر يتم اتخاذ القرار المناسب للمشروع تجدر الإشارة إلى أن هناك 3 قرارات ، القبول ، الرفض ، التأجيل:

حالة القبول : في حالة ادا ما كان المشروع دو مرد ودية عالية و الشاب المستثمر يتمتع بكفاءة في الجانب التسيير أو النشاط المراد الاستثمار بيه يتم قبول الملف مباشرة بدون تحفظات .

حالة الرفض : في بعض الحالات يكون هناك تشبع للسوق في بعض النشاطات ما ينتج ضعف في مردودية المشروع في هده الحالة يتم رفض المشروع من طرف اللجنة كدالك في حالة كفاءات الشاب المستثمر غير كافية للتأهلية لإنشاء هدا المشروع في هده الحالة يوجه إلى مشروع أخر .

حالة التأجيل : في حالة غياب المستثمر بظرف قائم يتم تأجيله إلى لجنة مقبلة

متابعة الملفات يتم متابعة الملفات المقبولة على مستوى اللجنة بحيث توجد عدة مراحل كمايلي :

1 إيداع الملفات على مستوى اللجة بعد قبول الملفات على مستوى اللجنة المالكة للمشاريع يتم إيداع ملف تكميلي من طرف الشاب على مستوى الوكالة و التي بدورها تتكفل بإيداعه على مستوى البنك ليتم إعادة دراسته على مستوى البنك من أجل الموافقة البنكية

2 الموافقة البنكية حيث يتعين على البنك إرسال نسخة رسمية من الموافقة الرسمية موقعة من طرف البنك إلى مصالح الوكالة ونسخة أخرى إلى الشباب المستثمر بعدها يتعين على الشاب المستثمر فتح حساب بنكي و إيداع مبالغة شخصية المقررة بنسبة 1 % و 2 % و 71% و 72% حسب كلفة و نمط التكوين

بعدها يتم تمويل المشروع

3 تمويل المشروع : يتم تمويل المشروع بعد فتح حساب بنكي و دفع المساهمة الشخصية حيث تقوم كل من الوكالة و البنك بإتمام الإجراءات التمويل

حيث تضخ الوكالة نسبتها المقدرة بنسبة 28% و29%ويكمل البنك عملية التمويل بنسبة 72% أو 71%في التمويل الثلاثي

4 تحقيق المشروع : بدا انتهاء عملية التمويل يلتحق الشاب بالوكالة للحصول على أمر بسحب الصك البنكي وهي الوثيقة التي تسمح له بالحصول على صك بنسبة30% كدفعة اولى من اجل الطلبية ثم يقدمه للمورد ويستلم الشاب العتاد بحضور محضر قضائي ويتم معاينته من طرف اطارات الوكالة تم يحصل بموجب هدا الإجراء على أمر بسحب الصك البنكي بنسبة 70% للموارد وبعدها يتحصل على صك بنكي يتعلق بالتامين

- ملاحظة في حالة وجود عدة موردين كل مورد له الشيكات الخاصة 30% ،70%.

المبحث الثالث : دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في التشغيل والاستثمار :

المطلب الأول :دور الوكالة في خلق التشغيل وتمويل المشاريع :

الجدول رقم 01 : يمثل عدد المشاريع الممولة وما ترافقها من مناصب شغل التي تم خلقها من طرف وكالة ميلة مند 1998 الى 2014 :

ANSEJ
ANTENNE DE MILA

SITUATION DES DOSSIERS DEPUIS 1998 AU 31/10/2014

	NOMBRE DES DOSSIERS FINANCES	NOMBRE D'EMPLOI
1998	45	128
1999	147	385
2000	143	374
2001	77	201
2002	59	154
2003	39	102
2004	44	116
2005	117	291
2006	124	324
2007	137	339
2008	160	426
2009	406	1018
2010	528	1427
2011	740	1587
2012	2115	3502
2013	1186	2604
2014	158	1329
TOTAL	**6225**	**14307**

المصدر : **ansej mila**

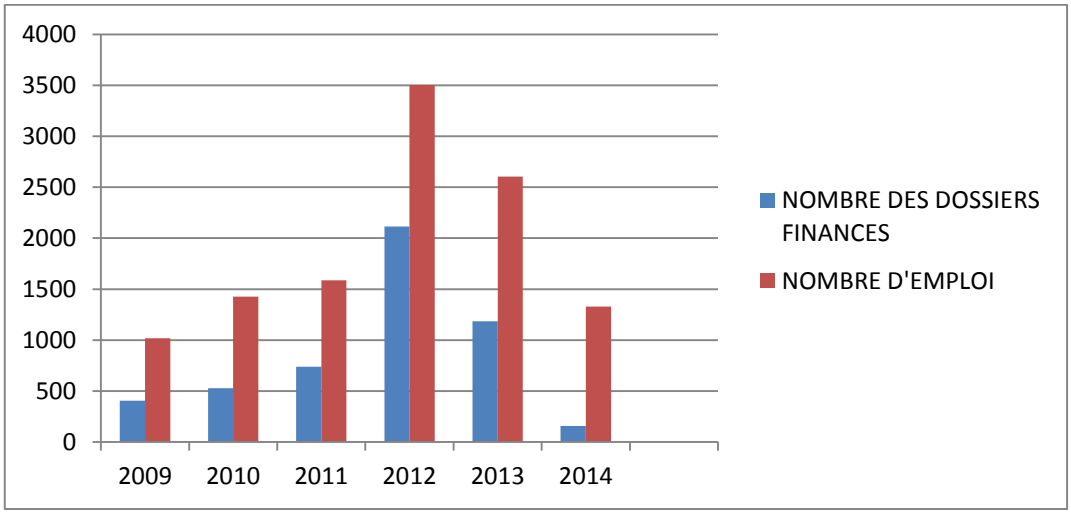

المصدر : من اعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول 01:انه تم تمويل 528 سنة 2010 ليرتفع سنة 2011الى 740 وهذا نتيجة لزيادة نسبة ايداع الملفات ولهذه الزيادة لها اسباب تبررها هي:

- خفض نسبة المساهمة الشخصية من 5% و 10% الى 1% و2%(تمويل ثلاثي)
- فتح المشاريع التي كانت مجمدة مند سنة 2007 والمتمثلة في نشاط كراء السيارات والنقل بكل انواعه.
- القروض التكميلية الثلاثة المتمثلة في

- قرض بدون فائدة للمكاتب ... وهذا لفائدة الجامعيين و اصحاب المهن (مئة مليون سنتيم) من اجل اعانتهم من اجل الكراء ويقصد بالمهن الحرة اطباء محامين موثقين خبير المحاسبة محضر قضائي .....
- قروض بدون فائدة لاقتناء ورشة متنقلة لاصحاب التكوين المهني
- قروض الكراء يصل الى 500000 دج وهو قرض بدون فائدة لمن لا يملك مبلغ الكراء

*إن الأسباب المذكورة سلفا هي التي تفسر لنا الزيادة كذلك في سنة 2012 حيث بلغ عدد الملفات 2115 وهي زيادة كبيرة مقارنة ب سنة 2011ومقارنة بسنة 2010.

اما في 2013 فرغم بلوغ عدد الملفات الممولة 1160 اي بارتفاع مقارنة بسنة 2010و مقارنة ب سنة 2011 الا انه انخفض ملحوظ مقارنة بسنة 2012 وهذا بسبب اعادة تجميد مشاريع النقل وكراء السيارات (تجميد هذا النشاط ليومنا هذا)

*تم 2014 تمويل 756 ملف اذا ما قارن هذه النسبة بنسبة 2013 نلاحظ بان انعكاسات اسباب تجميد المشاريع ضلت اثرها الى غاية هذه السنة (انخفاض الملفات الممولة مقارنة بسنة2013).

*من خلال الجدول نلاحظ ان كلما زاد عدد الملفات الممولة كلما زاد مناصب الشغل لكن ما هو القطاع الاكثر تاثير في درجة اليد العاملة وهدا ما سوف نراه في الجداول التالية.

المطلب الثاني :توزيع مناصب العمل والمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حسب القطاعات:

الجدول رقم 02: يمثل عدد مناصب الشغل المنشاة حسب عدد المشاريع في كل قطاع لسنة 2013

ANSEJ
ANTENNE MILA

M/E FINANCES ANNEE 2013

Secteur D'activité	Nbr projet	Nbr emploi
Service	574	1044
Transport	119	195
Agriculture	189	530
BTPH	57	210
Profession libirale	47	95
Industrie	151	430
Artisanat	49	100
TOTAL	**1186**	**2604**

المصدر :ansej mila

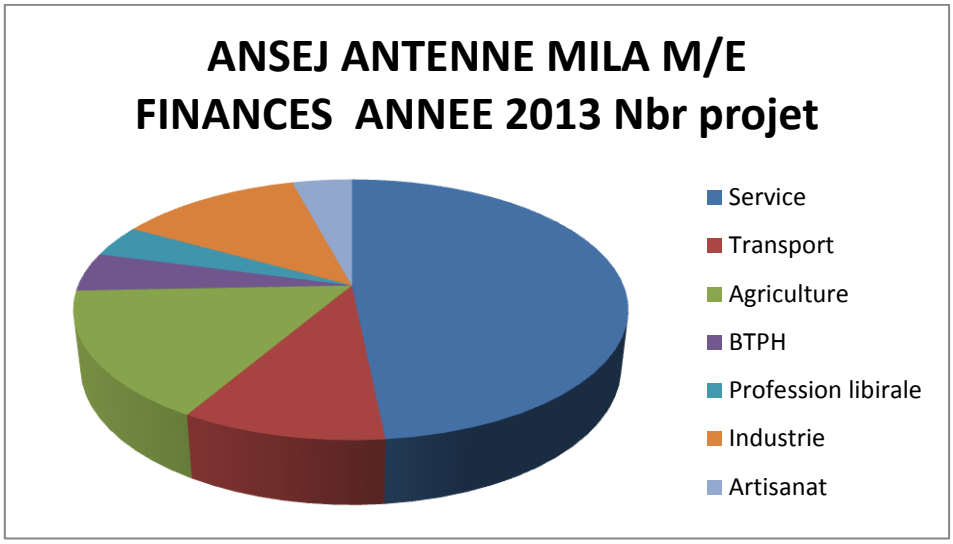

المصدر من اعداد الطلبة

الجدول رقم 03 : يمثل عدد مناصب الشغل المنشاة حسب عدد المشاريع في كل قطاع لسنة 2014

M/E FINANCES ANNEE 2014 ARRETE 31/10/2014

Secteur D'activité	Nbr projet	Nbr emploi
Service	313	488
Transport	9	11
Agriculture	165	299
BTPH	46	82
Profession libirale	49	78
Industrie	126	284
Artisanat	50	87
TOTAL	**758**	**1329**

المصدر: ansej mila

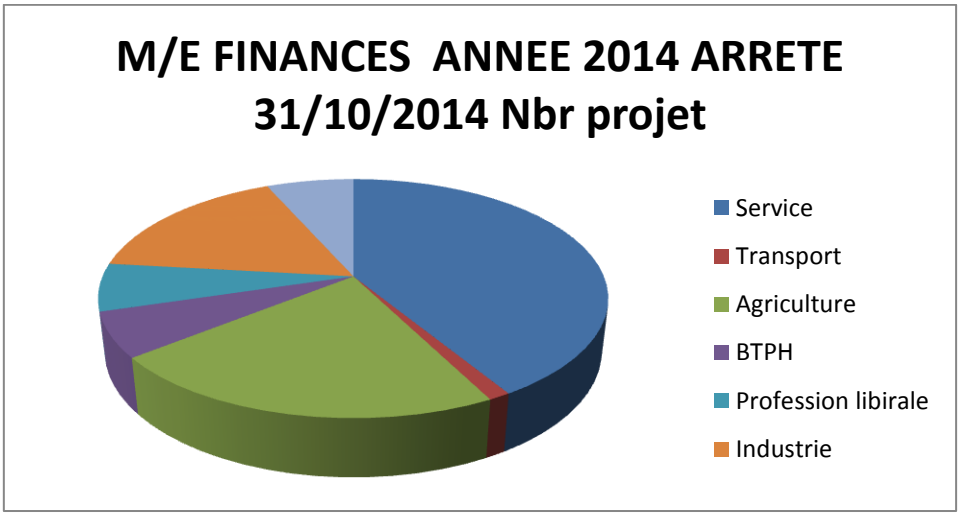

المصدر من اعداد الطلبة

*من خلال الجدولين وحساب النسب لسنة 2014 وسنة2013 كان ترتيب القطاعات الاكثر قدرة على خلق مناصب شغل كما يلي .

نلاحظ من خلال جدول 02 لسنة 2013 بانه معدلات خلق مناصب الشغل حسب القطاعات كتالي:

1)- معدل خلق مناصب شغل في قطاع الخدمات : $\frac{\text{عدد مؤسسات ممولة}}{\text{عدد مناصب الشغل}} =$

$\frac{1044}{574}$=1,61منصب شغل

النقل ⟵ 1 ,63

الفلاحة ⟵ 2,00

اشغال عمومية ⟵ 3,68

قطاع الصناعة ⟵ 2,84

الخزف ⟵ 2 ,04

اعمال حرة ⟵ 2 ,02

ومنه نجد ان قطاع الاشغال العمومية هو القطاع الاكثر خلق لمناصب شغال لسنة 2013

من خلال جدول 03 نلاحظ تفاوت في نسبة مساهمة كل قطاع في النسبة الإجمالية السنوية المتعلقة بعدد مناصب الشغل او المشاريع المستحدثة :

الخدمات: $\frac{100X488}{1329}$=36 ,71

النقل: $\frac{100X11}{1329}$=0,82

الفلاحة: $\frac{100X299}{1329}$=22,49

BTPH: $\frac{100X488}{1329}$=6,17

الأعمال الحرة : $\frac{100X78}{1329}$=5,86

الصناعة: $\frac{100X284}{1329}$=21,36

الحرف : $\frac{100X87}{1329}$= 6,54

من خلال حساب النسب نجد أن قطاع الخدمات هو القطاع الكثر خلق لمناصب شغل في سنة 2014 لذا يجب التركيز و عليه واعطائه المزيد من الأولويات.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تطرقنا اليه نجد ان الاستثمار المحلي في الجزائر ومساهمته في التقليص من حجم البطالة، من خلال إبراز الدور الذي تلعبه الأجهزة الحكومية الناشطة في مجال الاستثمار والتشغيل من خلال التطرق إلى الشروط التي تعمل في إطارها والمهامها وحصيلة عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى ولاية ميلة.

نسنتج أنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى نتائج غير مرضية سواء على مستوى ولاية ميلة أو حتى على المستوى الوطني، فبالرغم من أن نشاط كل من الوكالة يغطي كافة النشاطات ويفترض أنه يوفر كافة المستلزمات لإنشاء المؤسسات التي من شأنها توفير مناصب عمل نجد بأن حجم الاستثمارات والمناصب المحققة منخفضة والتي أغلبها مؤقتة ما يدعوا إلى وجود إجراءات إضافية لاستحداث مناصب عمل دائمة بما يتماشى مع احتياجات السوق حسب كل قطاع.

لذلك نقترح إجراء تعديلات من شأنها زيادة فعالية دور الجهاز:

- تبسيط الإجراءات وتقليل مدتها.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات ذات الأفكار الجديدة (Start-up)
- تشجيع الاستثمارات وإعادة توجيهها بما يتوافق مع خاصية كل منطقة،و طبيعة التركيبة السكانية.
- تقديم امتيازات إضافية للمشاريع التي توفر مناصب عمل دائمة أكثر.

إذا كانت هذه الجهودات المبذولة من طرف الوكالة مع تزايد عدد الطلبات بهذه النسبة وكل الملفات مقبولة ، فهل هي فعلا قادرة على إحداث الفرق في واقع الاستثمارات المحلية وفي تقليص حجم البطالة؟

الخاتمة

الخلاصة العامة:

كما سبقنا الذكر من خلال التعاريف المتنوعة للبطالة فان هذه المشكلة تبقى سائدة على المدى الطويل مهما كانت المجهودات المبذولة من طرف الدولة لانها تتغير وتتنوع مع التطورات الحديثة او ما يعرف بالعولمة وبالتالي تبقى عملية البحث عن وسائل الحد التام من البطالة جارية مع الزمن.

كما نجد ان التشغيل جزء لا يتجزء من حياة الفرد والمجتمعات لما له دور في خلق مناصب الشغل و العديد من الوضائف سواءا الدائمة منها او المؤقة , وكما حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الاستثمار و مختلف انواع المشاريع الاستثمارية وكيفية دراستها والمراحل المختلفة لاعددها و تنفيذها و بالنظر الى مستويات البطالة المرتفعة ما ادى بالسلطات في الجزائر الى اتخاذ سياسات للحد منها ومن بينها الوكالة الوطنية دعم وتشغيل الشباب هذه الاخيرة التي ساهمت ولا تزال ليومنا هذا في تمويل المشاريع في مختلف المجالات والقطاعات منها الخدمية ,والاشغال العمومية التي تلعب دور كبير في خلق مناصب الشغل .

نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الفرضيات التي طرحنها نجد:

- البطالة مشكل سائد على المستوى العالمي وهذا مايأكد صحت الفرضية الاولى.
- الاستثمارات تساعد بشكل كبير في تخفيظ البطالة وهذا مايؤكد صحت الفرضية الثانية.
- لعبت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –ميلة– دورا كبيرا في الحد من البطالة و زيادة حجم الاستثمارات على مستوى الولاية من خلال دعم الشباب البطال وهذا مايؤكد صحة الفرضية الثالثة.

النتائج البحث:

من خلال ما تطرقنا اليه في سياق البحث نستنتج:

- البطالة وبتاعريفها المتعددة يمكن لا يمكن حصرها في تعريف شامل لانها تتغير مع تطور الزمن.
- الاستثمار مجال واسع يمكن من خلاله القضاء على البطالة.

- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الحد من البطالة من خلال المشاريع التي تقدمها.

التوصيات المقترحة:

- على الدولة ان تركز على خلق مناصب الشغل الدائمة بدل من المؤقتة لان المؤقتة سرعان ماتصبح في حالة بطالة هي الاخرة.
- على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تبسيط وتقليل مدة الاجراءات الاستفادة على مستواها مع اعطاء اهمية كبيرة لمجال الخدمات لانه يخلق وضائف بسرعة و بتكلفة قليلة.

قائمة المراجع:

- علي عب الوهاب نجاد.السيد محمد السريتي كتاب الاقتصاد الجزئي دار التعليم الجامعي مصر 2014
- إبراهيم طلعت: كتاب الجريمة و الباطلة، دار الكتاب الحديث،مصر ،2011.
- ناصر دادي عبدون، عبد الرحمان العياب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن البرنامج الهيكلي للاقتصاد، ,المطبوعة الجامعية للجزائر،2010.
- عبد الرحمان يسري احمد: النظرية الاقتصادية الكلية ، مصر ،1997، ص288-
- احمد حويتي :البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي، الرياض،1999 ، ص95
- مدحت القريشي: اقتصاديات العمل، دار وائل للتوزيع، الارن 2006 ص.
- محمد علاء الدين عبد القادر : البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ضل العولمة والتحديات الاقتصاد الاصطلاحي مصر 2003 .
- محمد الليثي علي واخرون مقدمة في الاقتصاد الجزئي مصر 1997 ص.
- مجيد ضياء النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي مصر 2001-2002.
- عبد الرحمون هيلالي ,و تربر علي, استرتجية التشغيل في الجزائر ودوروها في معالجة البطالة, الجزائر 2011.
- مداني بن شهرة , الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل , تجربة الجزائر عمان دار حامد للنشر والتوزيع ,الجزائر 2009.
-
- ساطوري الجودي وبهلول لطيفة ,ازمة البطالة واثارها على الاقتصاد الجزائري الجزائر 2001.
- جودان طاهر حيدرة, "مبادئ الاستثمار" ,دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان الأردن 1997 , الطبعة الأولى -
- جميل أحمد توفيق , الاستثمار وتحليل الاوراق المالية ، دار المعارف بمصر ، -
- ميلودي أبو بكر" إختيار الإستثمار وتقييم المشاريع " دار الآفاق سنة1999.
- عقيل جاسم عبد الله كتاب تقييم المشروعات عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية1999.

- ناظم محمد ,نوري الشمري , طاهر فاضل البياني , احمد زكريا صيام "أساسيات الإستثمار العيني والمالي " الطبعة الأولى عمان الأردن 1999.
- شابي سفيان- بوتيت محفوظ " تقييم و تمويل المشاريع الإستثمارية " مذكرة تخرج الجزائر سنة 2002.
- محمد مطر:"إدارة الإستثمارات مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان 1999.
- منير ابراهيم هندي , تنظيم المشروعات في مجال الإستثمار, مصر 1999.
- زكي حنوشي , إبراهيم حباني, تنظيم المشروعات الصناعية ,1999.
- رضوان وليد, أساسيات في الإدارة المالية مدخل قرارات الاستثمار وسياسات التمويل,1997 ص.
- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، 1990 ص244
- سمير محمد عبد العزيز, دراسات جدوى الاقتصادية وتقييم بين المشروعات , مصر 1997ص283.
- كاضم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن 2001 .
- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، الجزائر، 2001، ص 154.
- سعيد عبد العزيز عثمان, دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق, مصر. 1993.
- أحمد غنيم ,دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية و الإئتمان,مصر1996.

المذكرات:

- عقون سليم : أثر قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مذكرة تخرج،
- بن عتق حنان، دور وكالات التشغيل في ترقية تشغيل الشباب ومحاربة البطالة، دراسة حالة ولاية معسكر،2008،
- لويزي حسينة ,مخيدس زهرة ,تمويل المشاريع الإستثمارية حالة سونلغاز. مذكر تخرج جوان 2000 .
- دبون عبد القادر ,سوسي الهواري اثار الخوصصة في الجزائر على وضيفة تسسيير الموارد البشرية في المؤسسة , الجزائر 2005.
- شبوطي حكيم : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشغل، رسالة ماجيستير، العلوم الاقتصادية ، ص43.
- شباح رشيد: ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة تلمسان، تخصص تسيير مالية، السنة الجامعية ،2011 .

المواقع الالكتونية:

- .www. Ansej.org
- www.ons.dz